الكنفدرالية الجزائرية لأرباب العمل المواطنين

معرض الصحافة

الثلاثاء10 ماي 2022

خاصة بفعاليات الطبعة الأولى لندوة الجزائر للرقمنة
الرقمنة: ركيزة للنمو والتنافسية

08 شارع سيلفان فوريستيه المرادية، الجزائر العاصمة

الفهرس

الافتتاحية.....4

- الدعوة الى ضبط دقيق للإحصائيات من أجل إنجاح التحول الرقمي(واج).....4

مسؤولون وأرباب عمل يقيّمون واقع الرقمنة.....5

- عودة مشروع "الجزائر إلكترونية" وتطبيقات لتسهيل حياة المواطن(الشروق أونلاين).....5

عرض للمرة الثالثة على الرئيس تبون يوم الخميس المقبل.....6

- هذه مقترحات رجال الأعمال لإثراء قانون الاستثمار(الشروق اونلاين).....6
- مشروع قانون الرقمنة يهدف لتبسيط الإجراءات الإدارية(أفريكا نيوز).....6
- عاقلي: ندوة الجزائر للرقمنة تهدف لتسريع التحوّل الرقمي في الجزائر(الموعد).....7
- شرحبيل: مشروع قانون الرقمنة يهدف لتبسيط الإجراءات الإدارية (الإذاعة الوطنية).....8
- وزير الرقمنة والإحصائيات:"الجزائريين سعداء بالرقمنة"(الجزائر اليوم).....10
- سامي عاقلي يدعو لاستحداث قاعدة رقمية وطنية متطورة(الجزائر اليوم).....10

أكد أن مشروع قانون الرقمنة يهدف لتبسيط الإجراءات الإدارية.....11

- شرحبيل: الجزائر تحصي أزيد من 450 أرضية رقمية وتطبيق(الموعد).....11
- سامي عقلي يرافع لرقمنة الاقتصاد(الموعد اليومي).....11

" صارت إحدى ركائز النمو الاقتصادي.....12

- كابسي" ترافع لإيجاد إطار تنظيمي لمشروع الرقمنة(الحصاد اليومي).....12
- مشروع قانون الرقمنة سيؤمن للجزائر البيانات الإلكترونية (الحصاد اليومي).....12
- 4محاور لتطوير الرقمنة في الجزائر (المصدر أونلاين).....14
- قسوم يحدد علة الرقمنة في الجزائر(الطريق نيوز).....15
- الجزائريون سعداء بما وصلنا إليه في مجال الرقمنة(الطريق نيوز).....15
- عاقلي: مدعوون جميعا لتوحيد الجهود ورفع تحدي بناء جزائر تحتل المكانة التي تستحقها كفاعل جهوي وقاري فعال ومؤثر(المستثمر).....16
- شرحبيل: قانون الرقمنة قيد الإنجاز(المستثمر).....19
- خبراء يؤكدون في أول مؤتمر جزائري حول الرقمنة.....20
- إلحاح على وجوب تدارك التأخر.....20
- ✻ شرحبيل: قانون الرقمنة محل نقاش وتحريك الإدارة ليس أمرا سهلا(المساء).....20

- "كابسي" ترافع لإيجاد إطار تنظيمي لمشروع الرقمنة(الترا نيوز).....21
- سامي عاقلي يدعو لاستحداث قاعدة رقمية وطنية متطورة(انا الجزائر).....22
- 420منصة رقمية لتجسيد مشروع "الجزائر الكترونية"(ديزاتيك)).....22
- سهيل قسوم : الرقمنة في الجزائر تعاني من بعض العقبات'الوسط).....23
- سامي عاقلي: الرقمنة لم تعد اختيارية بل مفروضة(الوسط).....23
- نحو إنشاء شبكة انترنت حكومية ومركز بيانات حكومي(الصوت الآخر).....23

مسؤولون وأرباب عمل يقيّمون واقع الرقمنة.....24

هذا ما تحتاجه الجزائر لإنجاح التحول الرقمي(عاجل نيوز).....24

- وزير الرقمنة والإحصائيات: الجزائريين سعداء(المغرب الأوسط).....24

من أجل رفاهية المواطن والنهوض بالتنمية.....25

- رهان على تعميم استعمال التكنولوجيات الحديثة(الشعب).....25
- إنطلاق الطبعة الأولى لندوة الجزائر الرقمية(الفجر).....26
- الطبعة الأولى لندوة الجزائر الرقمية تحت عنوان " الجزائر ركيزة النمو و التنافسية"(عالم الاهداف)26
- وزير القطاع يكشف عن إستراتيجية يجري إعدادها بصفة تشاركية ويصرح: مشروع قانون الرقمنة يهدف لتبسيط وتسهيل الإجراءات الإدارية (النصر).....27

الافتتاحية

الدعوة الى ضبط دقيق للإحصائيات من أجل إنجاح التحول الرقمي(واج)

دعا المشاركون في الطبعة الأولى لندوة الجزائر للرقمنة، يوم الاثنين بالجزائر العاصمة، الى ضبط دقيق للإحصائيات و وضع إطار تنظيمي للرقمنة من أجل ضمان التحول الرقمي في شتى المجالات و ترقية الاقتصاد الوطني.

و أكد وزير الرقمنة و الاحصائيات، حسين شرحبيل، في كلمة ألقاها خلال الندوة, أن مشروع قانون الرقمنة, الذي هو حاليا قيد الانجاز, يهدف لتبسيط الإجراءات الإدارية و توسيعها و تسهيل التحول الرقمي و تأمين البيانات مع تطوير الحوكمة الإلكترونية.

و أكد أن قطاعه يعمل على تعزيز الدفع الالكتروني و ترسيخ ثقافة الرقمنة لدى المواطنين من أجل أن تشمل الرقمنة كل القطاعات لتحقيق التنمية الاقتصادية.

و أشار الوزير إلى وجود أزيد من 450 أرضية رقمية و تطبيق في الجزائر، ما يعكس, حسبه, "الإرادة القوية لولوج عالم الرقمنة".

من جهته، أشار ممثل وزارة البريد و التكنولوجيات السلكية و اللاسلكية الى ان القطاع يعمل على تحسين الشبكة و عصرنتها و الرفع من تدفق الانترنت لفائدة المشتركين دون الرفع من ثمن الاشتراك.

و أوضح المشاركون في هذه الطبعة, التي نظمت من طرف الكنفدرالية الجزائرية لأرباب العمل المواطنين و النقابة الوطنية لأرباب العمل المواطنين للرقمنة تحت شعار"الرقمنة ركيزة للنمو و التنافسية"، أن ضبط الاحصائيات يسمح بتحديد الاحتياجات و الأولويات و بالتالي دفع عجلة التنمية الوطنية، مشددين على أهمية وضع هيئة خاصة بالرقمنة تجمع كل القطاعات مع ضبط الاطار التنظيمي لها.

و في هذا الإطار، أشار رئيس التجمع الجزائري للناشطين في الرقميات، بشير تاج الدين، الى اهمية وضع هيئة متخصصة في الرقمنة تشمل كل القطاعات من أجل اتخاد قرارات موحدة تطبق على مختلف القطاعات الوزارية و المؤسسات العمومية و الخاصة و مختلف الميادين الحيوية من أجل تحول رقمي حقيقي.

كما دعا إلى التسريع في وضع الاطار التنظيمي الخاص بالرقمنة و ضبط الاحصائيات لتحديد الاحتياجات و معرفة الأولويات.

من جهته، قال الدكتور المختص في الاحصاء و الاقتصاد التطبيقي, محمد سعداوي، أن الرقمنة تساهم "بشكل كبير" في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، داعيا الى التسريع في ادماجها في مختلف الميادين و النشاطات التجارية.

كما أبرز أهمية ضبط الاحصائيات في مختلف الميادين لمعرفة الاحتياجات و بالتالي ضبط الأولويات مع وضع إطار تنظيمي للرقمنة لجعلها في قلب الاقتصاد الوطني و خلق القيمة المضافة و مناصب الشغل و تسهيل التبادلات التجارية.

و اعتبر من جانبه رئيس الكنفدرالية الجزائرية لأرباب العمل المواطنين، سامي عقلي, أن "ضمان اقتصاد الغد و ما بعد البترول يرتكز اساسا حول إدماج الرقمنة في شتى القطاعات لدفع عجلة التنمية الاقتصادية".

و أضاف بأن الرقمنة تشكل ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي و استحداث مناصب الشغل و تحقيق القيمة المضافة و القضاء على البطالة.

كما شدد على ضرورة ادراج النظرة الاستشرافية ضمن اقتصاديات الغد بالاعتماد على الرقمنة و تكنولوجيات الإعلام و الاتصال من أجل الحد من الاستيراد و تشجيع الولوج لأسواق جديدة و تشجيع المنتوج الوطني والاستثمار.

من جهته، أبرز رئيس النقابة الوطنية لأرباب العمل المواطنين في الرقمنة، سهيل قسوم، أهمية العمل على رفع العقبات التي تحول دون المضي فعليا نحو التحول الرقمي من أجل انتعاش حقيقي في شتى الميادين.

و دعا في هذا الصدد، الى رقمنة الإجراءات المتعلقة بالاستثمار من أجل التسريع في الحصول على التراخيص و ربح الوقت. كما أكد أهمية تعزيز الدفع الالكتروني في كل المعاملات التجارية و ترسيخ هذه الثقافة لدى المواطن بدل من الدفع النقدي.

و اعتبر من جانبه الخبير المالي، محفوظ كاوبي، أن التحول الرقمي لا يمكن تحقيقه الا ب"تعديل جوهري" في التنظيم الاداري، مؤكدا أن الرقمنة ليست فقط عملية تقنية بل تطبيقية ايضا.

مسؤولون وأرباب عمل يقيّمون واقع الرقمنة

عودة مشروع "الجزائر إلكترونية" وتطبيقات لتسهيل حياة المواطن(الشروق أونلاين)

يرسم مسؤولون وأرباب عمل وخبراء ملامح برنامج الرقمنة في الجزائر خلال المرحلة المقبلة، عبر مخطط عمل يسعى إلى تسهيل حياة المواطن، يتضمن استغلال تطبيقات تكنولوجية تمكنهم من تسوية انشغالات المواطنين في مختلف القطاعات بكبسة زر، وهو ما يندرج في إطار مشروع "الجزائر إلكترونية."

يكشف وزير الإحصائيات والرقمنة حسين شرحبيل، عن توفر 420 أرضية رقمية في الجزائر يتم استغلالها لتكريس الرقمنة وتسهيل حياة المواطنين، وتحقيق البرنامج الذي تم استحداث وزارة الرقمنة والإحصائيات لأجله منذ سنتين.

ويشدد شرحبيل على هامش الطبعة الأولى لندوة الجزائر الرقمية، المنظمة من طرف الكنفيدرالية الجزائرية لأرباب العمل المواطنين ونقابة أرباب العمل المواطنين للرقمنة الإثنين، بالمركز الدولي للمؤتمرات عبد اللطيف رحال، على ضرورة تحقيق التزامات رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون بخصوص التحول الرقمي، والامتثال خاصة لنداء الرئيس بمناسبة عيد العمال، حيث ناشد هؤلاء أهمية مواجهة تحديات التنمية المستدامة عبر خوض غمار الرقمنة واقتصاد المعرفة.

كما تتماشى خطة عمل الحكومة، وفق الوزير، مع هذا الطموح، من خلال عصرنة التحول الرقمي، لتحسين الخدمة العمومية، مضيفا "تشجع كونفيدرالية أرباب العمل المواطنين، على تنظيم هذه الندوة التي تبنتها السلطات العمومية على الفور، بالمشاركة في مختلف ورشات العمل."

وتحدث الوزير عن خارطة الطريق لرقمنة الجزائر خلال المرحلة المقبلة، عبر تحديد العناصر الاستراتيجية للعملية، من خلال تكريس الرقمنة عبر تجنيد المؤسسات الاقتصادية والمتعاملين والمؤسسات الناشئة ومؤسسات البحث والتكوين، في هذه العملية.

ويرسم الوزير شرحبيل خطة التحول الرقمي في الجزائر، مشددا على ضرورة استرجاع ثقة المواطن قبل كل شيء، عبر إقناعهم بالرقمنة، وجعلهم يتعاملون بها في كافة المجالات، وترسيخ مواطنة رقمية هادفة، تسمح بثقافة رقمية تكون بمثابة ركيزة لإنجاح التحول الرقمي المنشود.

من جهته، يؤكد الأمين العام لوزارة البريد وتكنولوجيات المواصلات السلكية واللاسلكية عبد الرزاق حني استعداد الحكومة للتعاون مع كافة الشركاء من مستثمرين ومهنيين وخبراء، لتحقيق التحول الرقمي في بلادنا عبر تعميم استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، ورفع فرص اندماج المواطنين في مجتمع المعلومات، ورفع نطاق التردد للانترنت، وعصرنة النقل والنفاذ، ومواصلة تجسيد البرنامج الوطني الطموح للألياف البصرية، ورفع قدرات تدفق الانترنت ومضاعفتها، واستكمال عصرنة شبكة القطاع عبر الانتقال التدريجي من الألياف النحاسية للألياف البصرية.

وفي السياق، يؤكد رئيس الكنفيدرالية الجزائرية لأرباب العمل المواطنين سامي عقلي أن التظاهرة المنظمة الإثنين ، والتي جمعت الخبراء والمؤسسات من القطاعين العام والخاص المرتبطة بشكل مباشر وغير مباشر بقطاع الرقمنة، تهدف إلى تثمين الإنجازات وتشخيص النقائص، وتحضير القرارات المستقبلية بخصوص قطاع الرقمنة، إضافة إلى المساهمة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للرقمنة، وهو التحدي الحقيقي والاستراتيجي الذي يواجهه اقتصادنا، يضيف عقلي.

عرض للمرة الثالثة على الرئيس تبون يوم الخميس المقبل
هذه مقترحات رجال الأعمال لإثراء قانون الاستثمار(الشروق اونلاين)

ومن جهته، يقترح رئيس الكنفيدرالية الجزائرية لأرباب العمل المواطنين سامي عقلي بخصوص تطوير الاستثمار في الجزائر إدراج نقاط تعمل على تشجيع الاستثمار والعمل وتكرس حرية المبادرة والتجارة وتحسين مناخ الأعمال وتسهيل نشاط ونجاح المؤسسات الاقتصادية دون تمييز بين المتعاملين من القطاع العام والخاص.

وحسب ما أكده عقلي خلال مشاركته أمس، في ندوة الجزائر الرقمية، المنظمة أمس، من طرف الكنفيدرالية الجزائرية لأرباب العمل المواطنين ونقابة أرباب العمل المواطنين للرقمنة، فإن الجانب الذي يجب أن يحظى بالأولية في تنظيم عملية الاستثمار مستقبلا، هو تطهير مناخ الأعمال من الإجراءات البيروقراطية، التي تحولت إلى إرهاب يعصف بالاستثمارات، ويهدد المؤسسات الاقتصادية.

وطالب عقلي بإصلاحات سريعة للمنظومة البنكية والقوانين الجبائية وعملية منح وتوزيع العقار على المستثمرين في مختلف القطاعات، مشددا على استعداد الكنفيدرالية التي يترأسها لتقديم مساعداتها دون أي تردد لتحسين مناخ الأعمال، وخلق حركية مقاولاتية وتسريع وتيرة استحداث المؤسسات، لتلميع اقتصادنا، وتشجيع مئات آلاف المؤسسات، من خلال الابتعاد عن الريع النفطي والتفكير في مرحلة ما بعد البترول ونقل التكنولوجيا الرقمية والخبرة الأجنبية.

مشروع قانون الرقمنة يهدف لتبسيط الإجراءات الإدارية(أفريكا نيوز)

أكد وزير الرقمنة والإحصائيات حسين شرحبيل، أن مشروع قانون الرقمنة، الذي هو حاليا قيد الانجاز، يهدف لتبسيط الإجراءات الإدارية وتوسيعها وتسهيل التحول الرقمي وتأمين البيانات مع تطوير الحوكمة الإلكترونية.

هذا ودعا المشاركون في الطبعة الأولى لندوة الجزائر للرقمنة، إلى ضبط دقيق للإحصائيات، ووضع إطار تنظيمي للرقمنة من أجل ضمان التحول الرقمي في شتى المجالات وترقية الاقتصاد الوطني.

وأكد شرحبيل، في كلمة ألقاها خلال ذات الندوة اليوم الاثنين، أن قطاعه يعمل على تعزيز الدفع الالكتروني وترسيخ ثقافة الرقمنة لدى المواطنين، من أجل أن تشمل الرقمنة كل القطاعات لتحقيق التنمية الاقتصادية.

وأشار الوزير إلى وجود أزيد من 450 أرضية رقمية و تطبيق في الجزائر، ما يعكس حسبه "الإرادة القوية لولوج عالم الرقمنة."

من جهته، أشار ممثل وزارة البريد والتكنولوجيات السلكية واللاسلكية، إلى أن القطاع يعمل على تحسين الشبكة وعصرنتها والرفع من تدفق الانترنت لفائدة المشتركين دون الرفع من ثمن الاشتراك.

وأوضح المشاركون في هذه الطبعة، التي نظمت من طرف الكنفدرالية الجزائرية لأرباب العمل المواطنين والنقابة الوطنية لأرباب العمل المواطنين للرقمنة، تحت شعار"الرقمنة ركيزة للنمو والتنافسية"، أن ضبط الإحصائيات يسمح بتحديد الاحتياجات والأولويات، وبالتالي دفع عجلة التنمية الوطنية، مشددين على أهمية وضع هيئة خاصة بالرقمنة تجمع كل القطاعات مع ضبط الإطار التنظيمي لها.

وفي هذا الإطار، أشار رئيس التجمع الجزائري للناشطين في الرقميات بشير تاج الدين، إلى أهمية وضع هيئة متخصصة في الرقمنة تشمل كل القطاعات من أجل اتخاذ قرارات موحدة تطبق على مختلف القطاعات الوزارية، والمؤسسات العمومية والخاصة، ومختلف الميادين الحيوية من أجل تحول رقمي حقيقي، كما دعا إلى التسريع في وضع الإطار التنظيمي الخاص بالرقمنة وضبط الإحصائيات لتحديد الاحتياجات ومعرفة الأولويات.

من جانبه، قال الدكتور المختص في الإحصاء والاقتصاد التطبيقي محمد سعداوي، أن الرقمنة تساهم "بشكل كبير" في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، داعيا إلى التسريع في إدماجها في مختلف الميادين والنشاطات التجارية.
كما أبرز أهمية ضبط الإحصائيات في مختلف الميادين لمعرفة الاحتياجات، وبالتالي ضبط الأولويات مع وضع إطار تنظيمي للرقمنة، لجعلها في قلب الاقتصاد الوطني وخلق القيمة المضافة ومناصب الشغل وتسهيل التبادلات التجارية.
واعتبر رئيس الكنفدرالية الجزائرية لأرباب العمل المواطنين سامي عقلي، أن "ضمان اقتصاد الغد و ما بعد البترول يرتكز أساسا حول إدماج الرقمنة في شتى القطاعات لدفع عجلة التنمية الاقتصادية"، و أضاف بأن الرقمنة تشكل ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي واستحداث مناصب الشغل وتحقيق القيمة المضافة والقضاء على البطالة، كما شدد على ضرورة إدراج النظرة الاستشرافية ضمن اقتصاديات الغد بالاعتماد على الرقمنة وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، من أجل الحد من الاستيراد وتشجيع الولوج لأسواق جديدة، وتشجيع المنتوج الوطني والاستثمار.

عاقلي: ندوة الجزائر للرقمنة تهدف لتسريع التحوّل الرقمي في الجزائر(الموعد)

أكد محمد سامي عاقلي، رئيس الكونفدرالية الجزائرية لأرباب العمل المواطنين ان الهدف الأول لندوة الجزائر للرقمنة هو جمع كل الفاعلين في القطاع، لنتبادل الآراء والتشاور حول مواضيع تسمح بإنجاح وتسريع التحوّل الرقمي في الجزائري .
وأوضح محدثنا خلال الندوة الكلمة التي القاها بالمناسبة والتي جاء تحت عنوان "الرقمنة " ان ركيزة للنمو والتنافسية المنظمة بالمركز الدولي المؤتمرات عبد اللطيف رحال أن هذه الندوة جاءت لبلوغ وتجسيد الهدف المنتظر، نحتاج إلى تقييم فعلّي لكل ما تم تحقيقه، وتثمين الإنجازات وإبرازها وكذا تشخيص النقائص وأوجه القصور لننطلق بشكل أفضل في تعديل وإعداد قرارتنا المستقبلية.
كما أكد محدثنا ان هذه الندوة، نريد أن تكون مساهمة منّا، والتي تأتي في مرحلة هامة في مسار تطوير وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية في قطاع الرقمنة، والتي يعد تأثيرها مهما للغاية نظرا لطبيعتها المحورية والشاملة بامتياز .
وفي هذا الصدد أكد السيد عقلي أن التحدّي الحقيقي والاستراتيجي الذي يواجه بلادنا هو أن ننجح معا في تحقيق تنويع اقتصادنا من خلال إدراج نظرتنا ضمن اقتصاديات الغد وتلك ما بعد البترول. يجب أن نهدف من خلال هذا التنويع إلى تقليص اعتمادنا المفرط على الاستيراد، الولوج إلى أسواق جديد للتصدير وتشجيع الاستثمار الوطني المنتج. فعلاوة على تعبئة وتجنيد جميع الفاعلين والوسائل، تتطلب هذه الرؤية إصلاحات جريئة وانفتاحا أكثر شفافية لاقتصادنا ليتماشى وفقا للمعايير الدولية.وضمن هذا المنطق التراتيبي للأفكار، يشكل تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحدث الرئيسي في هذا القرن. وتفرض الرقمنة نفسها على أنها الطريق نحو المستقبل بالنسبة للبلدان النامية، في سعيها لتحقيق القيمة الاقتصادية المضافة وفي مكافحة البطالة التي يعاني منها مجتمعنا بشكل خاص .
كما أن دستورنا في المادة تكرس جديا وبصراحة حرية الاستثمار والتجارة وتحمّل الدولة مسؤولية العمل على "تحسين مناخ الأعمال" وتشجيع تطوير ونمو المؤسسات الاقتصادية ونشاطها دون تمييز، خدمة للتنمية الاقتصادية الوطنية"، فهذا بحد ذاته يعد برنامجا. الجانب الذي يجب أن يحظى بالأولوية ويستدعي التكفل به بشكل عاجل، هو مناخ الأعمال، حيث يجب تطهيره من ثقل الإجراءات البيروقراطية التي أثقلت كاهل المؤسسات الاقتصادية. إصلاحات جذرية وعميقة يجب الشروع فيها في أقرب وقت، من اجل تبسيط البيئة والمنظومة الضريبية، الإدارية والبنكية للمؤسسة الاقتصادية وتحسين شروط الولوج والاستفادة من العقار .
كما أجدد استعداد الكنفيدرالية الجزائرية لأرباب العمل المواطنين لتقديم مساهمتنا، دون أي تردد، في إعداد وتنفيذ وتقييم مخطط العمل هذا .وثانيا، وكنتيجة حتمية وطبيعية لتحسين مناخ الاعمال، يجب إطلاق استراتيجية لخلق

حركية مقاولاتية كبيرة وتشجيعها. يعد تسريع وتيرة استحداث المؤسسات، بلا شك، التحدّي الأساسي والحاسم للسنوات القادمة. هذا ليس خيارً، ولكنه تعهد وهدف يجب تجسيده لضمان تنويع اقتصادنا. كما انه يتعين علينا جميعا، أن نستوعب بأن اقتصاديات الغد، وتلك مابعد البترول لا تتماشى ولا تتسامح مع أي تردد بيروقراطي .

وضمن هذا المنطق، نثمّن مصادقة مجلس الوزراء أمس، على مشروع قانون الاستثمار، مشروع سيعطي بدون شك قفزة جديدة ودفعا قويا للتجديد الاقتصادي .إن التحكم في التغييرات المجتمعية، وفهم الذكاءات الشبكية والتعاونية الجديدة التي يتم وضعها بفضل تطوير التكنولوجيا الرقمية، هي من بين اهتمامات السياسيين اليوم، لأن التكنولوجيا الرقمية هي ناقل حقيقي للتحول والتحديث. في الواقع ، بفضل الرقمنة، يتضاعف يوميا الأداء في جميع قطاعات النشاط البشري: التعليم ، والاتصالات ، والإدارة ، والزراعة ، والصناعة ، والأمن ، والتجارة ، والطب ، والبنوك ، وغيرها من الخدمات.

كما أشار لكن التحدي لا يتوقف عند هذا الحد: فالتكنولوجيا الرقمية بصفة عامة تسمح أيضًا للفاعلين الفاعلة في الحياة النقابية بتكريس قيم المواطنة الرقمية، من خلال تعزيز النهج والمواقف النشطة مثل: الرصد واليقظة في الوقت الحقيقي وفهم توقعات وآراء المواطنين. التبادلات المنتظمة والمشاورات السريعة والفعالة مع المواطنين .

وأشار محدثنا أن الإرادة السياسية المعبّر عنها في برنامج رئيس الجمهورية لإنجاح مسار التحول الرقمي وجعله من أهم الآليات والركائز في تحسين العلاقات بين الإدارة والمواطنين وكذلك مع الفاعلين الاقتصاديين ولتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية فعالة ومستدامة، يمهد الطريق للانبعاث اقتصادنا بقوة بحلول عام 2030. إن تطوير وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية في مجالات الرقمنة، التي تم الاضطلاع بها في هذا السياق من قبل وزارة الرقمنة والإحصاء ، هي دليل التصميم على النجاح في هذا التحول الحتمي والحاسم والمهم للغاية. إن طموح السلطات العمومية هو استحداث المساحات والظروف الأكثر ملائمة لتطوير التكنولوجيا الرقمية في بلدنا. لذا ، فإن ندوة اليوم تتماشى مع هذا الطموح وتكشف عن تصميم CAPC و SNPCN وجميع المؤسسات الاقتصادية في القطاع الاجتماعي والاقتصادي على تقديم المساهمة المفيدة والضرورية في تطوير الرقمنة والاقتصاد الرقمي في بلدنا ، والتي رتبها رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ضمن أولوياتهما .

وفي هذا الصدد ، فإن تصريحات رئيس الجمهورية بمناسبة اليوم الوطني للصحافة تمثل تحدياً وتعبئة .حيث قال": "التركيز على المعرفة الرقمية لبناء وتعزيز اقتصاد وطني قوي وتنافسي، هذا خيار استراتيجي نراهن عليه لتطوير خدمات جديدة، والاستثمار في الثروة المكملة للنفط القابل للتصدير وخلق قيمة مضافة، لا سيما من خلال المشاريع الصغيرة والمبتدئة، والتي هي جزء من أسس الاقتصاد الجديد ".إن الندوة التي تفتتح اشغالها اليوم في طبعتها الاولى، ستمكّن بلا شك، الشروع في تفكير واسع بين الفاعلين والمستفيدين والخبراء الرئيسيين، بهدف تقديم دعم فعال وقوي لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتطوير الرقمنة. ولإعطائها الزخم الذي قد تحتاجه .فهناك الكثير من المعطيات والقدرات التي يمكن أن تمكّن بلدنا ليس فقط من اللحاق بالركب في هذا المجال، ولكن أيضًا لتحقيق قفزات حقيقية إلى الأمام . سأترك الأمر للمتخصصين والمناقشات المفتوحة لإثارة هذه التفاصيل. نحن مدعوون جميعًا، السلطات العمومية والمؤسسات الاقتصادية والمجتمع المدني إلى الالتزام بالعمل وتوحيد الجهود،لنرع التحدّي معًا، لبناء الجزائر الجديدة، جزائر قوية بفصل العمل والتقدم الاقتصادي، لتحتل المكانة التي تستحقها كفاعل جهوي وقاري فعال ومؤثر. إن التحدي كبير واستراتيجي ويستحق أن نبذل كل الجهود لتحقيقه، بالأخص مع هذا الوعي الجماعي وهذه الإرادة غير المسبوقة. بهذه الروح من التعاون والمثابرة والتشاور، التي من خلالها أريد أن نعيشها معا خلال فعاليات هذه الطبعة الاولى لندوة الجزائر للرقمنة، التي تنظم تحت عنوان "الرقمية: ركيزة النمو والقدرة التنافسية.

شرحبيل: مشروع قانون الرقمنة يهدف لتبسيط الإجراءات الإدارية (الإذاعة الوطنية)

دعا المشاركون في الطبعة الأولى لندوة الجزائر للرقمنة, إلى ضبط دقيق للإحصائيات و وضع إطار تنظيمي للرقمنة من أجل ضمان التحول الرقمي في شتى المجالات و ترقية الاقتصاد الوطني، فيما أكد وزير الرقمنة و الإحصائيات، حسين شرحبيل أن مشروع قانون الرقمنة, الذي هو حاليا قيد الانجاز, يهدف لتبسيط الإجراءات الإدارية و توسيعها و تسهيل التحول الرقمي و تأمين البيانات مع تطوير الحوكمة الإلكترونية.

و أكد شرحبيل ، في كلمة ألقاها خلال الندوة المقامة اليوم الاثنين بالجزائر العاصمة, أن قطاعه يعمل على تعزيز الدفع الالكتروني و ترسيخ ثقافة الرقمنة لدى المواطنين من أجل أن تشمل الرقمنة كل القطاعات لتحقيق التنمية الاقتصادية.

و أشار الوزير إلى وجود أزيد من 450 أرضية رقمية و تطبيق في الجزائر، ما يعكس, حسبه, "الإرادة القوية لولوج عالم الرقمنة."

من جهته، أشار ممثل وزارة البريد و التكنولوجيات السلكية و اللاسلكية الى ان القطاع يعمل على تحسين الشبكة و عصرنتها و الرفع من تدفق الانترنت لفائدة المشتركين دون الرفع من ثمن الاشتراك.

و أوضح المشاركون في هذه الطبعة, التي نظمت من طرف الكنفدرالية الجزائرية لأرباب العمل المواطنين و النقابة الوطنية لأرباب العمل المواطنين للرقمنة تحت شعار"الرقمنة ركيزة للنمو و التنافسية"، أن ضبط الاحصائيات يسمح بتحديد الاحتياجات و الأولويات و بالتالي دفع عجلة التنمية الوطنية، مشددين على أهمية وضع هيئة خاصة بالرقمنة تجمع كل القطاعات مع ضبط الاطار التنظيمي لها.

و في هذا الإطار، أشار رئيس التجمع الجزائري للناشطين في الرقميات، بشير تاج الدين، الى اهمية وضع هيئة متخصصة في الرقمنة تشمل كل القطاعات من أجل اتخاد قرارات موحدة تطبق على مختلف القطاعات الوزارية و المؤسسات العمومية و الخاصة و مختلف الميادين الحيوية من أجل تحول رقمي حقيقي.

كما دعا إلى التسريع في وضع الاطار التنظيمي الخاص بالرقمنة و ضبط الاحصائيات لتحديد الاحتياجات و معرفة الأولويات.

من جهته، قال الدكتور المختص في الاحصاء و الاقتصاد التطبيقي, محمد سعداوي، أن الرقمنة تساهم "بشكل كبير" في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، داعيا الى التسريع في ادماجها في مختلف الميادين و النشاطات التجارية.

كما أبرز أهمية ضبط الاحصائيات في مختلف الميادين لمعرفة الاحتياجات و بالتالي ضبط الأولويات مع وضع إطار تنظيمي للرقمنة لجعلها في قلب الاقتصاد الوطني و خلق القيمة المضافة و مناصب الشغل و تسهيل التبادلات التجارية.

واعتبر من جانبه رئيس الكنفدرالية الجزائرية لأرباب العمل المواطنين، سامي عقلي, أن "ضمان اقتصاد الغد و ما بعد البترول يرتكز اساسا حول إدماج الرقمنة في شتى القطاعات لدفع عجلة التنمية الاقتصادية."

و أضاف بأن الرقمنة تشكل ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي و استحداث مناصب الشغل و تحقيق القيمة المضافة و القضاء على البطالة.

كما شدد على ضرورة ادراج النظرة الاستشرافية ضمن اقتصاديات الغد بالاعتماد على الرقمنة و تكنولوجيات الإعلام و الاتصال من أجل الحد من الاستيراد و تشجيع الولوج لأسواق جديدة و تشجيع المنتوج الوطني والاستثمار.

من جهته، أبرز رئيس النقابة الوطنية لأرباب العمل المواطنين في الرقمنة، سهيل قسوم، أهمية العمل على رفع العقبات التي تحول دون المضي فعليا نحو التحول الرقمي من أجل انتعاش حقيقي في شتى الميادين.

و دعا في هذا الصدد، الى رقمنة الإجراءات المتعلقة بالاستثمار من أجل التسريع في الحصول على التراخيص و ربح الوقت.

كما أكد أهمية تعزيز الدفع الالكتروني في كل المعاملات التجارية و ترسيخ هذه الثقافة لدى المواطن بدل من الدفع النقدي.

و اعتبر من جانبه الخبير المالي، محفوظ كاوبي، أن التحول الرقمي لا يمكن تحقيقه الا ب"تعديل جوهري" في التنظيم الاداري، مؤكدا أن الرقمنة ليست فقط عملية تقنية بل تطبيقية ايضا.

وزير الرقمنة والإحصائيات:"الجزائريين سعداء بالرقمنة"(الجزائر اليوم)

أكد وزير الرقمنة والإحصائيات، حسين شرحبيل، أن المواطنين الجزائريين سعداء بالمستوى الذي بلغته الجزائر في مجال الرقمنة.

وقال في الصدد ذاته "الجزائريين سعداء بهذا التقدم الذي حققه قطاعنا بتمكينهم للولوج إليهم عن بعد"

وخلال الكلمة التي ألقاها في الطبعة الأولى لندوة الجزائر الرقمية تحت عنوان: " الرقمنة: ركيزة للنمو والتنافسية" تحت إشراف الكنفيدرالية الجزائرية لأرباب العمل المواطنين والنقابة الوطنية لأرباب العمل المواطنين في الرقمنة، فال شرحبيل إن المواطنين الآن بإمكانهم استخراج وثائقهم بضغطة زر فقط دون عناء التنقل.

وكشف وزير الرقمنة والاحصائيات عن وجود أكثر من 400 منصة رقمية موزعة عبر جميع الوزارات ما يسهل حياة المواطنين.

وأضاف الوزير أن قانون الرقمنة يتواجد قيد الإنجاز، مطالبا المختصين والإقتصاديين بالمساهمة في إثرائه وتقديم مقترحاتهم و أن أولوية القطاع من خلال هذا القانون هو تطوير استغلال وتأمين البيانات وحماية الحياة الخاصة.

وأكد ذات المتحدث على أهمية تطوير الحكومة، والانتقال من الإدارة العادية التقليدية، إلى الإدارة الرقمية، مبرزا أن وزارته تعمل على تعميم المصادقة والدفع الإلكترونيين.

كما شدد وزير الرقمنة، على ضرورة العمل على ترسيخ مواطنة رقمية تكون بمثابة قاعدة أساسية لضمان التحول الرقمي المنشود.

سامي عاقلي يدعو لاستحداث قاعدة رقمية وطنية متطورة(الجزائر اليوم)

دعا رئيس الكونفدرالية الجزائرية لارباب العمل المواطنين سامي عقلي إلى تطهير مناخ الأعمال الثقيل حسبه بالإجراءات البيروقراطية عن طريق الرقمنة.

قال عقلي تطهير مناخ الأعمال من ثقل الإجراءات البيروقراطية يكون عن طريق الشروع في إصلاحات عميقة وجذرية في أسرع وقت وتحسين مناخ الأعمال.

وخلال إشرافه على افتتاح الطبعة الأولى لندوة الجزائر الرقمية تحت عنوان: " الرقمنة: ركيزة للنمو والتنافسية" ، وأوضح عقلي أن الهدف الأول من هذه الندوة هو تبادل الآراء والمواضيع التي ستسمح بإنجاح وتسهيل التحول الرقمي في الجزائر.

إعتبر عقلى أن التحدي الحقيقي الذي يواجه الجزائر اليوم هو تنويع الإقتصاد الوطني وتحريره من التبعية للمحروقات وتقليص فاتورة الإستيراد والتوجه نحو الإنتاج والتصدير.

ومن أجل تحقيق هذا المسعى شدد عقلي على ضرورة التقييم الفعلي لكل ما تم تحقيقه من الإنجازات وتشخيص النقائص المسجلة

وأشار عقلى إلى أن الرقمنة تعتبر الركيزة الأساسية للنمو الاقتصادي وتشجع على استحداث مناصب شغل جديدة والقضاء على البيروقراطية والبطالة.

وقال في الصدد ذاته :" سيطرت التكنولوجيا الرقمية على حياتنا بدرجة لا يمكننا تصورها لهذا فإن الرقمنة هي الطريق الوحيد نحو المستقبل للبلدان النامية."

أكد أن مشروع قانون الرقمنة يهدف لتبسيط الإجراءات الإدارية

شرحبيل: الجزائر تحصي أزيد من 450 أرضية رقمية وتطبيق(الموعد)

أكد وزير الرقمنة والإحصائيات، حسين شرحبيل، أن مشروع قانون الرقمنة، الذي هو حاليا قيد الإنجاز، يهدف لتبسيط الإجراءات الإدارية وتوسيعها وتسهيل التحول الرقمي وتأمين البيانات مع تطوير الحوكمة الإلكترونية.

دعا المشاركون في الطبعة الأولى لندوة الجزائر للرقمنة، إلى ضبط دقيق للإحصائيات ووضع إطار تنظيمي للرقمنة من أجل ضمان التحول الرقمي في شتى المجالات وترقية الاقتصاد الوطني. وأكد شرحبيل، في كلمة ألقاها خلال الندوة بالجزائر العاصمة، أن قطاعه يعمل على تعزيز الدفع الإلكتروني وترسيخ ثقافة الرقمنة لدى المواطنين من أجل أن تشمل الرقمنة كل القطاعات لتحقيق التنمية الاقتصادية. وأشار الوزير، إلى وجود أزيد من 450 أرضية رقمية وتطبيق في الجزائر، ما يعكس، حسبه، "الإرادة القوية لولوج عالم الرقمنة". من جهته، أشار ممثل وزارة البريد والتكنولوجيات السلكية واللاسلكية، إلى أن القطاع يعمل على تحسين الشبكة وعصرنتها والرفع من تدفق الأنترنت لفائدة المشتركين دون الرفع من ثمن الاشتراك. وأوضح المشاركون في هذه الطبعة، التي نظمت من طرف الكنفدرالية الجزائرية لأرباب العمل المواطنين والنقابة الوطنية لأرباب العمل المواطنين للرقمنة تحت شعار "الرقمنة ركيزة للنمو والتنافسية"، أن ضبط الاحصائيات يسمح بتحديد الاحتياجات والأولويات وبالتالي دفع عجلة التنمية الوطنية، مشددين على أهمية وضع هيئة خاصة بالرقمنة تجمع كل القطاعات مع ضبط الإطار التنظيمي لها. وفي هذا الإطار، أشار رئيس التجمع الجزائري للناشطين في الرقميات، بشير تاج الدين، إلى أهمية وضع هيئة متخصصة في الرقمنة تشمل كل القطاعات من أجل اتخاد قرارات موحدة تطبق على مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية والخاصة ومختلف الميادين الحيوية من أجل تحول رقمي حقيقي. كما دعا إلى التسريع في وضع الإطار التنظيمي الخاص بالرقمنة وضبط الاحصائيات لتحديد الاحتياجات ومعرفة الأولويات. من جهته، قال الدكتور المختص في الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، محمد سعداوي، أن الرقمنة تساهم "بشكل كبير" في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، داعيا إلى التسريع في إدماجها في مختلف الميادين والنشاطات التجارية. كما أبرز، أهمية ضبط الإحصائيات في مختلف الميادين لمعرفة الاحتياجات وبالتالي ضبط الأولويات مع وضع إطار تنظيمي للرقمنة لجعلها في قلب الاقتصاد الوطني وخلق القيمة المضافة ومناصب الشغل وتسهيل التبادلات التجارية. واعتبر من جانبه رئيس الكنفدرالية الجزائرية لأرباب العمل المواطنين، سامي عقلي، أن "ضمان اقتصاد الغد وما بعد البترول يرتكز أساسا حول إدماج الرقمنة في شتى القطاعات لدفع عجلة التنمية الاقتصادية". وأضاف بأن الرقمنة تشكل ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي واستحداث مناصب الشغل وتحقيق القيمة المضافة والقضاء على البطالة. كما شدد على ضرورة إدراج النظرة الاستشرافية ضمن اقتصاديات الغد بالاعتماد على الرقمنة وتكنولوجيات الإعلام والاتصال من أجل الحد من الاستيراد وتشجيع الولوج لأسواق جديدة وتشجيع المنتوج الوطني والاستثمار. من جهته، أبرز رئيس النقابة الوطنية لأرباب العمل المواطنين في الرقمنة، سهيل قسوم، أهمية العمل على رفع العقبات التي تحول دون المضي فعليا نحو التحول الرقمي من أجل انتعاش حقيقي في شتى الميادين.

سامي عقلي يرافع لرقمنة الاقتصاد(الموعد اليومي)

قال رئيس الكنفدرالية الجزائرية لأرباب العمل، سامي عقلى، إن الهدف الأول من ندوة الجزائر للرقمنة هو جمع كل الفاعلين في القطاع من أجل تبادل الآراء والتشاور حول مواضيع تسمح بإنجاح وتسريع التحوّل الرقمي في الجزائر. وأضاف عقلي أنه لبلوغ وتجسيد الهدف المنتظر نحتاج إلى تقييم فعلّي لكل ما تم تحقيقه وتثمين الإنجازات وإبرازها

وكذا تشخيص النقائص وأوجه القصور لننطلق بشكل أفضل في تعديل وإعداد قرارتنا المستقبلية.
وقال أن"هذه الندوة نريد أن تكون مساهمة منّا والتي تأتي في مرحلة هامة في مسار تطوير وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية في قطاع الرقمنة، والتي يعد تأثيرها مهما للغاية نظرا لطبيعتها المحورية والشاملة بامتياز."
وأكد سامي عقلي أن "التحدّي الحقيقي والاستراتيجي الذي يواجه بلادنا هو أن ننجح معا في تحقيق تنويع اقتصادنا، من خلال إدراج نظرتنا ضمن اقتصاديات الغد وتلك ما بعد البترول، يجب أن نهدف من خلال هذا التنويع إلى تقليص اعتمادنا المفرط على الاستيراد الولوج إلى أسواق جديدة للتصدير وتشجيع الاستثمار الوطني المنتج، فعلاوة على تعبئة وتجنيد جميع الفاعلين والوسائل، تتطلب هذه الرؤية إصلاحات جريئة وانفتاحا أكثر شفافية لاقتصادنا ليتماشى وفقا للمعايير الدولية."
كما أشار رئيس الكنفدرالية لأرباب العمل إلى أن تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يشكل الحدث الرئيسي في هذا القرن، حيث أدت الثورة الرقمية إلى زعزعة النماذج الاقتصادية التقليدية للشركات حياة ونشاط مجتمعاتنا وأنماط حياتنا.
وقال أن التكنولوجيا الرقمية سيطرت ولا تزال تهيمن على الحياة اليومية إلى درجة لا يمكننا تخيل العيش بدون أدوات حديثة، رغم حداثة هذه الأخيرة.
و أضاف عقلي "عندما نتحدث عن الرقمنة والاقتصاد الرقمي، فنقصد من ذلك تأثير الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الاقتصاد، وبالتالي، فإن الاقتصاد الرقمي يشمل ويهم جميع القطاعات التي تستخدم الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأدوات إنتاج."

" صارت إحدى ركائز النمو الاقتصادي

كابسي" ترافع لإيجاد إطار تنظيمي لمشروع الرقمنة(الحصاد اليومي)

أجمع المشاركون في الطبعة الأولى لندوة الجزائر للرقمنة، التي نظمتها الكنفدرالية الجزائرية لأرباب العمل المواطنين، إلى ضرورة وضع إطار تنظيمي للرقمنة وضبط دقيق للإحصائيات من أجل ضمان التحول الرقمي في شتى المجالات وترقية الاقتصاد الوطني.
أكد رئيس الكنفدرالية الجزائرية لأرباب العمل المواطنين سامي عقلي بمناسبة افتتاح الطبعة الأولى لـ "ندوة الجزائر الرقمية" المركز الدولي للمؤتمرات عبد اللطيف رحال، أن ضمان اقتصاد الغد وما بعد البترول يرتكز أساسا حول إدماج الرقمنة في شتى القطاعات لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، مضيفا بأن الرقمنة تشكل ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي واستحداث مناصب الشغل وتحقيق القيمة المضافة والقضاء على البطالة.
كما شدد على ضرورة إدراج النظرة الإستشرافية ضمن اقتصاديات الغد بالاعتماد على الرقمنة وتكنولوجيات الإعلام والاتصال من أجل الحد من الاستيراد وتشجيع الولوج لأسواق جديدة وتشجيع المنتوج الوطني والاستثمار.
من جهته، أبرز رئيس النقابة الوطنية لأرباب العمل المواطنين في الرقمنة، سهيل قسوم، أهمية العمل على رفع العقبات التي تحول دون المضي فعليا نحو التحول الرقمي من أجل انتعاش حقيقي في شتى الميادين.
ودعا في هذا الصدد، إلى رقمنة الإجراءات المتعلقة بالاستثمار من أجل التسريع في الحصول على التراخيص وربح الوقت.
كما أكد أهمية تعزيز الدفع الالكتروني في كل المعاملات التجارية وترسيخ هذه الثقافة لدى المواطن بدلا من الدفع النقدي.

مشروع قانون الرقمنة سيؤمن للجزائر البيانات الإلكترونية (الحصاد اليومي)

أكد وزير الرقمنة والإحصائيات حسين شرحبيل أن مشروع قانون الرقمنة الذي هو حاليا قيد الإنجاز يهدف لتبسيط الإجراءات الإدارية وتوسيعها وتسهيل التحول الرقمي وتأمين البيانات مع تطوير الحوكمة الإلكترونية.

واستعرض وزير الرقمنة حسين شرحبيل العناصر الإستراتيجية التي يعكف عليها القطاع، التي تم تجسيدها تدريجيا مع الأطراف الفاعلة والشركاء بما في ذلك المؤسسات والإدارات العمومية والمتعاملين الاقتصاديين والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، وكذا مؤسسات البحث والتكوين.

وتشمل هذه النقاط يضيف المسؤول الأول عن القطاع في الجانب التشريعي والتنظيمي من قبل كل الفاعلين نظرا لطبيعته المتعددة الأبعاد، باعتبار أن مشروع قانون الرقمنة قيد الإنجاز، وهو مفتوح حاليا للإثراء، الذي يهدف إلى السماح بتبسيط وتسهيل الإجراءات الإدارية لتسريع عملية الرقمنة وتوسيعها، وتنمية الاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية، وتظافر الموارد، واستغلال وتأمين البيانات، وكذا حماية الحياة الخاصة للمواطنين.

ويؤكد المتحدث أن تطوير الحوكمة الإلكترونية محوراً رئيسيا آخر للتحول الرقمي والذي يهدف في الأساس إلى الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الرقمية، بمعنى آخر إلى إدارة عصرية وسريعة وفعالة وشفافة في الخدمة والمواطنين والمتعاملين الاقتصاديين

في هذا السياق، وبغية تأمين البيانات والعمل على إرساء السيادة الوطنية في المجال الرقمي، تعمل وزارة الرقمنة والإحصائيات على حد قوله بتعاون وثيق مع القطاعات المعنية لإنشاء شبكة إنترانت الحكومية ومركز بيانات الحكومي.

وأشار في الأخير إلى ضرورة العمل على ترسيخ مواطنة رقمية هادفة تسمح ببروز ثقافة رقمية تكون بمثابة الركيزة الأساسية لإنجاح التحول الرقمي المنشود، دون الخوض في التفاصيل، حيث ستكون الغاية من الورشات المنظمة خلال هذه الندوة دراسة سبل وكيفيات تعزيز التدابير والإجراءات التي تم اتخاذها في هذا المجال وكذا الخروج بتوصيات من شأنها دعم جهود الدولة في تطوير الرقمنة.

وفي مداخلة للأمين العام لوزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، أشار إلى أهمية هذه التظاهرة باعتبارها ملتقى للتفاعل والتشاور بين المتدخلين في مجال التحول الرقمي بالجزائر، وفضاء خصبا لتبادل التجارب والرؤى حول أنجع المقاربات والحلول الكفيلة بالدفع بهذا الرافد الاقتصادي الهام.

وأكد المتحدث أن تواجد وزارة البريد والمواصلات ما هو إلا لتعبير عن حرص المسؤول الأول عن القطاع، على الانخراط في كافة المبادرات الهادفة إلى مرافقة فاعلي النظام البيئي الرقمي، وتدعيم فرص مساهمتهم في مجهودات تنمية الاقتصاد الوطني وتنويع نشاطاته ورفع مداخيله، ضمن الإستراتيجية المتكاملة التي تسعى الدولة إلى تجسيدها بالتعاون مع كافة الشركاء من بينهم مستثمري ومهني وخبراء الخدمات الرقمية.

وبخصوص مرافقة مسار التحول الرقمي وفق رؤية قطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، أكد أنها منبثقة عن مخطط عمل الحكومة، وعلى تعميم استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال التي تهدف لرفع فرص اندماج المواطنين من أفراد وهيئات ومتعاملين اقتصاديين في مجتمع المعلومات.

ومن أجل بلوغ هذه الغايات، أكد المتحدث أن وزارة البريد تعمل على تزويد البلاد ببنية تحتية صلبة منتشرة على كامل التراب الوطني، من خلال العمل المتواصل على تعزيز قدرات الشبكة الوطنية للاتصالات الإلكترونية ورفع النطاق الترددي، إضافة إلى تأمين وعصرنة الشبكة الوطنية للنقل والنفاذ.

إضافة إلى مواصلة تجسيد البرنامج الوطني الطموح لنشر التقنية الجديدة للألياف البصرية مع ما تتيحه من قدرات تدفق جد عال للإنترنت، كما تجند موارد القطاع البشرية والمادية لاستكمال عصرنة شبكة الأقطاب الحضرية الكبرى، من خلال الانتقال التدريجي من الأسلاك النحاسية إلى الألياف البصرية.

أما بخصوص سرعة تدفق الإنترنت، فقد تم الرفع من سعة التدفق التي وصلت إلى خمسة أضعاف لفائدة مليوني مشترك، وذلك دون ارتفاع في ثمن الاشتراكات بالنسبة للزبائن.

والنسبة لخدمات الهاتف النقال، يواصل حديثه "قطاعنا يسعى إلى تحسين التغطية وجودة الخدمات من خلال استكمال عملية نشر الجيل الرابع على مستوى ولايات الوطن، كما يعمل قطاعنا الوزاري على ضمان تقديم سرعات تدفق أعلى مع جودة خدمات ملائمة، بفضل ترشيد استخدام أطياف الترددات الراديوية الحالية للسماح بتحسين الأداء الراديوي، مما سيسمح بتحرير حزم ذبذبات إضافية لتحفيز التدفق العالي والعالي جدا.

4محاور لتطوير الرقمنة في الجزائر (المصدر أونلاين)

كشف وزير الرقمنة والإحصائيات، حسين شرحبيل، الإثنين، على 4 محاور ترتكز عليها استراتيجية القطاع لتطوير الرقمنة في الجزائر، معلنا أن قانون الرقمنة قيد الإنجاز، والغرض منه السماح بتبسيط وتسهيل الإجراءات الإدارية لتسريع عملية الرقمنة وتوسيعها.

قال وزير الرقمنة والإحصائيات، خلال إفتاح الطبعة الأولى لندوة الجزائر الرقمية تحت عنوان » الرقمنة، مفتاح تنمية الاقتصاد الوطني »، إن العناصر الاستراتيجية هذه يتم تجسيدها تدريجيا مع الأطراف الفاعلة والشركاء بما في ذلك المؤسسات والإدارات العمومية والمتعاملين الاقتصاديين والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، وعلى صعيد آخر مؤسسات البحث والتكوين التي تعتبر ركيزة أساسية.

وبالنسبة للعنصر الأول، فقال الوزير إ ن الجانب التشريعي والتنظيمي يحظى باهتمام بالغ من قبل كل الفاعلين نظرا لطبيعته المتعددة الأبعاد، فمشروع قانون الرقمنة قيد الإنجاز، المفتوح حاليا للأثراء، الغرض منه السماح بتبسيط وتسهيل الإجراءات الإدارية لتسريع عملية الرقمنة وتوسيعها، وتنمية الاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية، وتظافر الموارد، واستغلال وتأمين البيانات، وكذا حماية الحياة الخاصة للمواطنين.

أما العنصر الثاني، فيتمثل حسب الوزير في تطوير الحوكمة الإلكترونية والذي يعد محورا رئيسيا آخر للتحول الرقمي والذي يهدف في الأساس إلى الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الرقمية، بمعنى آخر إلى إدارة عصرية وسريعة وفعالة وشفافة في الخدمة والمواطنين والمتعاملين الاقتصاديين في هذا السياق، يضيف الوزير.

وبغية تأمين البيانات والعمل على إرساء السيادة الوطنية في المجال الرقمي، قال المسؤول أن وزارة الرقمنة والاحصائيات تعمل بتعاون وثيق مع القطاعات المعنية لإنشاء شبكة إنترانت الحكومية ومركز بيانات الحكومي.

وبخصوص العنصر الثالث، فأكد الوزير أن قطاعه سيقوم بدعم وتعزيز الجهود الرامية إلى تعميم المصادقة والدفع الإلكترونيين، وكذلك وضع نظام بيئي الملائم لترقية الاقتصاد الرقمي.

وفي الأخير أكد أن قطاع الرقمنة والإحصائيات سيعمل على ترسيخ مواطنة رقمية هادفة تسمح ببروز ثقافة رقمية تكون بمثابة الركيزة الأساسية لإنجاح التحول الرقمي المنشود.

للإشارة، باشرت وزارة الرقمنة والإحصائيات دراسة سبل وكيفيات تعزيز التدابير والإجراءات التي تم اتخاذها في هذا المجال و كذا الخروج بتوصيات من شأنها دعم جهود الدولة في تطوير الرقمنة.

وإفتتحت الطبعة الأولى لـ » ندوة الجزائر للرقمنة »، التي نظمتها الكنفيدرالية الجزائرية لأرباب العمل ، بحضور وزير الرقمنة والاحصائيات ، و ممثلي وزارة البريد والمواصلات السلكية واللا سلكية ،وزارة النقل، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، وزارة الصيد البحري ، ومتعاملين اقتصاديين في مجال الرقمنة بقاعة المؤتمرات عبد اللطيف رحال.

قطاع البريد يرافق ديناميكية التحول الرقمي

في السياق، قال الأمين العام لوزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، إن التظاهرة تتطلع لأن تشكل ملتقى طرق للتفاعل و التشاور بين المتدخلين في مجال التحول الرقمي بالجزائر، وفضاء خصبا لتبادل التجارب و الرؤى حول أنجع المقاربات و الحلول الكفيلة بالدفع بهذا الرافد الاقتصادي الهام.

مشيرا إلى حرص القطاع على الإنخراط في كافة المبادرات الهادفة إلى مرافقة فاعلي النظام البيئي الرقمي، وتدعيم فرص مساهمتهم في مجهودات تنمية الاقتصاد الوطني و تنويع نشاطاته و رفع مداخيله، ضمن الاستراتيجية المتكاملة التي تسعى الدولة إلى تجسيدها بالتعاون مع كافة الشركاء من بينهم مستثمري و مهني و خبراء الخدمات الرقمية.

وأكد في السياق، أن مرافقة مسار التحول الرقمي تستند وفقا لرؤية قطاع البريد والمواصلات السلكية و اللاسلكية المنبثقة عن مخطط عمل الحكومة، على تعميم استعمال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال لرفع فرص اندماج المواطنين من أفراد و هيئات و متعاملين اقتصاديين في مجتمع المعلومات.

وأضاف في السياق، أن قطاع البريد يعمل على تزويد بلادنا ببنية تحتية صلبة منتشرة على كامل التراب الوطني، من خلال العمل المتواصل على تعزيز قدرات الشبكة الوطنية للاتصالات الالكترونية و رفع النطاق الترددي، إضافة إلى تأمين و عصرنة الشبكة الوطنية للنقل و النفاذ، إضافة إلى مواصلة تجسيد البرنامج الوطني الطموح لنشر التقنية الجديدة للألياف البصرية مع ما تتيحه من قدرات تدفق جد عالي للانترنت، كما تجند موارد القطاع البشرية و المادية لاستكمال عصرنة شبكة الأقطاب الحضرية الكبرى، من خلال الانتقال التدريجي من الأسلاك النحاسية إلى الألياف البصرية.

قسوم يحدد علة الرقمنة في الجزائر(الطريق نيوز)

قال رئيس النقابة الوطنية لأرباب العمل الجزائرية المواطنين سهيل قسوم ان الرقمنة في الجزائر تعاني من عدد من الصعوبات وأهمها المبالغة في الرسوم والجبايات هو ما يعاكس سعي البلاد والسلطات العليا في مجال الرقمنة.

وأكد قسوم أن عملية الرقمنة في الجزائر تعاني من بعض العقبات في مجال التطبيق وهو ما يقلل من فرص نجاحها ويبعدها عن العالمية.

وخلال إشرافه على افتتاح الطبعة الأولى لندوة الجزائر الرقمية تحت عنوان: " الرقمنة: ركيزة للنمو والتنافسية" تحت إشراف الكنفيدرالية الجزائرية لأرباب العمل المواطنين والنقابة الوطنية لأرباب العمل المواطنين في الرقمنة، أوضح قسوم أن هذه الندوة تهدف إلى تقديم مقترحات للسلطات وتشخيص لعملية الرقمنة في الحزائر.

وشدد رئيس النقابة الوطنية لأرباب العمل الجزائرية المواطنين على أهمية الرقمنة وتعميمها في كل المجالات . وقال قسوم في صدد ذاته:" نسعى من خلال هذا المجال إلى السمو ببلدنا الى مستوى عالمي وتسهيل خدمة المواطن وتسهيل جميع خدماته."

وعلن المتحدث ذاته أن الجزائر ستحتض للقمة الإفريقية للأمن السيبراني يومي 16 و17 نوفمبر المقبل وهذا تحت اشراف الكونفدرالية الجزائرية لأرباب العمل المواطنين والنقابة الوطنية لأرباب العمل المواطنين.

وأشاد قسوم بالتسهيلات التي قدمتها السلطات من أجل تنظيم وعقد هذا المؤتمر و إنجاحه من قبل وزير الرقمنة والإحصائيات والكونفدرالية الوطنية لأرباب العمل والمواطنين وكذا اتصالات الجزائر

الجزائريون سعداء بما وصلنا إليه في مجال الرقمنة(الطريق نيوز)

أكد وزير الرقمنة والإحصائيات، حسين شرحبيل، أن المواطنين الجزائريين سعداء بالمستوى الذي بلغته الجزائر في مجال الرقمنة.

وقال في صدد ذاته "الجزائريين سعداء بهذا التقدم الذي حققه قطاعنا بتمكينهم للولوج إليهم عن بعد."

وخلال الكلمة التي ألقاها في الطبعة الأولى لندوة الجزائر الرقمية تحت عنوان: " الرقمنة: ركيزة للنمو والتنافسية" تحت إشراف الكنفيدرالية الجزائرية لأرباب العمل المواطنين والنقابة الوطنية لأرباب العمل المواطنين في الرقمنة، فال شرحبيل إن المواطنين الآن بإمكانهم استخراج وثائقهم بضغطة زر فقط دون عناء التنقل.

وكشف وزير الرقمنة والاحصائيات عن وجود أكثر من 400 منصة رقمية موزعة عبر جميع الوزارات ما يسهل حياة المواطنين.

عاقلي: مدعوون جميعا لتوحيد الجهود ورفع تحدي بناء جزائر تحتل المكانة التي تستحقها كفاعل جهوي وقاري فعال ومؤثر(المستثمر)

أكد رئيس الكونفدرالية الجزائرية لأرباب العمل المواطنين، سامي عاقلي، اليوم الإثنين في إفتتاح الطبعة الأولى لـ " ندوة الجزائر للرقمنة"، التي تنظمها الكنفيدرالية الجزائرية لأرباب العمل المواطنين مناصفة مع النقابة الوطنية لأرباب العمل المواطنين في الرقمنة، أن هدفها هو جمع كل الفاعلين في القطاع، لنتبادل الآراء والتشاور حول مواضيع تسمح بإنجاح وتسريع التحوّل الرقمي في الجزائري.

كما أشار عاقلي إلى أنه "لبلوغ وتجسيد الهدف المنتظر، نحتاج إلى تقييم فعلّي لكل ما تم تحقيقه، وتثمين الإنجازات وإبرازها وكذا تشخيص النقائص وأوجه القصور لننطلق بشكل أفضل في تعديل وإعداد قرارتنا المستقبلية."

وعليه "هذه الندوة، نريد أن تكون مساهمة منّا، والتي تأتي في مرحلة هامة في مسار تطوير وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية في قطاع الرقمنة، والتي يعد تأثيرها مهما للغاية نظرا لطبيعتها المحورية والشاملة بامتياز" يقول رئيس CAPC.

كما شدد على أنه "اليوم، التحدّي الحقيقي والاستراتيجي الذي يواجه بلادنا هو أن ننجح معا في تحقيق تنويع اقتصادنا من خلال إدراج نظرتنا ضمن اقتصاديات الغد وتلك ما بعد البترول. يجب أن نهدف من خلال هذا التنويع إلى تقليص اعتمادنا المفرط على الاستيراد، الولوج إلى أسواق جديد للتصدير وتشجيع الاستثمار الوطني المنتج."

فعلاوة على تعبئة وتجنيد جميع الفاعلين والوسائل، تتطلب هذه الرؤية إصلاحات جريئة وانفتاحا أكثر شفافية لاقتصادنا ليتماشى وفقا للمعايير الدولية.

وضمن هذا المنطق التراتيبي للأفكار، يشكل تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحدث الرئيسي في هذا القرن. أدت الثورة الرقمية، التي تميزت بالتقارب والتداخل بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية، إلى زعزعة النماذج الاقتصادية التقليدية للشركات، حياة ونشاط مجتمعاتنا، وأنماط حياتنا.

في صعود سريع، سيطرت التكنولوجيا الرقمية ولا تزال تهيمن على حياتنا اليومية إلى درجة لا يمكننا تخيل العيش بدون أدوات حديثة، رغم حداثة هذه الاخيرة.

عندما نتحدث عن الرقمنة والاقتصاد الرقمي، فنقصد من ذلك، وفق سامي عاقلي، تأثير الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الاقتصاد .وبالتالي، فإن الاقتصاد الرقمي يشمل ويهم جميع القطاعات التي تستخدم الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأدوات إنتاج، والتي تعد كذلك أداة أساسية لتحسين نوعية حياة السكان، لا سيما أولئك الذين يعيشون في المناطق النائية.

وعليه، تشكل الرقمنة ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي والتنافسية، وتشجع كذلك على استحداث مناصب شغل جديدة. وتفرض الرقمنة نفسها على أنها الطريق نحو المستقبل بالنسبة للبلدان النامية، في سعيها لتحقيق القيمة الاقتصادية المضافة وفي مكافحة البطالة التي يعاني منها مجتمعنا بشكل خاص.

نحن جد واعون بالجهود الكبيرة التي يتم بذلها من أجل استحداث بيئة ملائمة يكون بمقدورها، أن تساعد على تحقيق تلك الأهداف التي ذكرناها.

في هذا الصدد، وعلى المستوى الاقتصادي، يوفر لنا الدستور، وفق ذات المتحدث، القاعدة والمرجعية الرسمية والقانونية لبدء الإصلاحات الأكثر عمقًا وابتكارًا. وهي تشكل خطة عمل حقيقية، تتطلب أن تترجم أحكامها إلى تشريعات وتدابير تعزز وترقّي التنمية الاقتصادية. .

دستورنا في المادة تكرس جديا وبصراحة حرية الاستثمار والتجارة وتحمّل الدولة مسؤولية العمل على "تحسين مناخ الأعمال" وتشجيع تطوير ونمو المؤسسات الاقتصادية ونشاطها دون تمييز، خدمة للتنمية الاقتصادية الوطنية"، فهذا بحد ذاته يعد برنامجا.

الجانب الذي يجب أن يحظى بالأولوية ويستدعي التكفل به بشكل عاجل، هو مناخ الأعمال، حيث يجب تطهيره من ثقل الإجراءات البيروقراطية التي أثقلت كاهل المؤسسات الاقتصادية.

إصلاحات جذرية وعميقة يجب الشروع فيها في أقرب وقت، من اجل تبسيط البيئة والمنظومة الضريبية، الإدارية والبنكية للمؤسسة الاقتصادية وتحسين شروط الولوج والاستفادة من العقار.

أجدد استعداد الكنفيدرالية الجزائرية لأرباب العمل المواطنين لتقديم مساهمتنا، دون أي تردد، في إعداد وتنفيذ وتقييم مخطط العمل هذا. وثانيا، وكنتيجة حتمية وطبيعية لتحسين مناخ الاعمال، يجب إطلاق استراتيجية لخلق حركية مقاولاتية كبيرة وتشجيعها.

يعد تسريع وتيرة استحداث المؤسسات، بلا شك، التحدّي الأساسي والحاسم للسنوات القادمة. هذا ليس خيارً، ولكنه تعهد وهدف يجب تجسيده لضمان تنويع اقتصادنا.

فالجزائر يجب أن تستحدث خلال السنوات القليلة القادمة مئات الآلاف من المؤسسات.

علينا جميعا، يؤكد عاقلي، أن نستوعب بأن اقتصاديات الغد، وتلك مابعد البترول لا تتماشى ولا تتسامح مع أي تردد بيروقراطي.

وضمن هذا المنطق، نثمّن مصادقة مجلس الوزراء أمس، على مشروع قانون الاستثمار، مشروع سيعطي بدون شك قفزة جديدة ودفعا قويا للتجديد الاقتصادي.

إن التحكم في التغييرات المجتمعية، وفهم الذكاءات الشبكية والتعاونية الجديدة التي يتم وضعها بفضل تطوير التكنولوجيا الرقمية، هي من بين اهتمامات السياسيين اليوم، لأن التكنولوجيا الرقمية هي ناقل حقيقي للتحول والتحديث.

في الواقع ، بفضل الرقمنة، يتضاعف يوميا الأداء في جميع قطاعات النشاط البشري: التعليم ، والاتصالات ، والإدارة ، والزراعة ، والصناعة ، والأمن ، والتجارة ، والطب ، والبنوك ، وغيرها من الخدمات. ونتيجة لذلك، أصبح دمجها في الاستراتيجيات القطاعية المختلفة أمرًا حاسمًا للتطور السريع لنظامنا الاجتماعي والاقتصادي.

وعلى سبيل المثال:

–فيما يتعلق بالتعليم، تعزز التكنولوجيا الرقمية وصول الجميع إلى المعرفة واكتسابها؛

–فيما يتعلق بالإدارة، وبفضل إزالة الطابع المادي للإجراءات وأنظمة المعلومات عبر الإنترنت، يستفيد مستخدم الخدمات العامة من الوصول السريع إلى المعلومات ويمكنه المطالبة بمعاملة أفضل؛ الحد من تأثير البيروقراطية الخانقة والإفراط في التنظيم الشديد التقييد؛

–أنظمة النقل والدفع أصبحت سهلة من خلال الدفع عبر الإنترنت والحجز والتسجيل والحصول على تذاكر النقل عبر الإنترنت؛

–بفضل التجارة الإلكترونية، يمكن للمزارعين في المناطق الريفية بيع منتجاتهم بسهولة وغزو أسواق جديدة.

–فيما يتعلق بالصحة، فإن الحاجز بين الطبيب والمريض يختفي بفضل التطبيب عن بعد.

لكن التحدي لا يتوقف عند هذا الحد: فالتكنولوجيا الرقمية بصفة عامة تسمح أيضًا للفاعلين الفاعلة في الحياة النقابية بتكريس قيم المواطنة الرقمية، من خلال تعزيز النهج والمواقف النشطة مثل:

–الرصد واليقظة في الوقت الحقيقي وفهم توقعات وآراء المواطنين.

–التبادلات المنتظمة والمشاورات السريعة والفعالة مع المواطنين.

–تطوير المراكز الاقتصادية وأنشطة الشباب حول نقاط الولوج الرقمية مع إمكانية خلق فرص العمل: المكتبات الرقمية، الترويج والتسويق الاقتصادي المحلي، منصة التجارة الإلكترونية والسياحة الإلكترونية.

يحدث تطور الاقتصاد الرقمي رهانات حقيقية ومهمة لبلدنا. يجب على الدولة والمنظمات والمؤسسات الاقتصادية كبيرة كانت أم صغيرة، والسلطات المحلية، والمسؤولين المحليين المنتخبين، الالتزام برفعها والتعامل معها.

هذه كلها تعد استراتيجيات يجب أن تكون الآن جزءًا من الحوكمة الشاملة للمجتمعات.

إن الإرادة السياسية المعبّر عنها في برنامج رئيس الجمهورية لإنجاح مسار التحول الرقمي وجعله من أهم الآليات والركائز في تحسين العلاقات بين الإدارة والمواطنين وكذلك مع الفاعلين الاقتصاديين ولتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية فعالة ومستدامة، يمهد الطريق للانبعاث اقتصادنا بقوة بحلول عام .2030

إن تطوير وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية في مجالات الرقمنة، التي تم الاضطلاع بها في هذا السياق من قبل وزارة الرقمنة والإحصاء ، هي دليل التصميم على النجاح في هذا التحول الحتمي والحاسم والمهم للغاية.

إن طموح السلطات العمومية هو استحداث المساحات والظروف الأكثر ملائمة لتطوير التكنولوجيا الرقمية في بلدنا.

لذا ، فإن ندوة اليوم تتماشى مع هذا الطموح وتكشف عن تصميم CAPC و SNPCN وجميع المؤسسات الاقتصادية في القطاع الاجتماعي والاقتصادي على تقديم المساهمة المفيدة والضرورية في تطوير الرقمنة والاقتصاد الرقمي في بلدنا ، والتي رتبها رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ضمن أولوياتهما.

وفي هذا الصدد ، فإن تصريحات رئيس الجمهورية بمناسبة اليوم الوطني للصحافة تمثل تحدياً وتعبئة. حيث قال": "التركيز على المعرفة الرقمية لبناء وتعزيز اقتصاد وطني قوي وتنافسي، هذا خيار استراتيجي نراهن عليه لتطوير خدمات جديدة، والاستثمار في الثروة المكملة للنفط القابل للتصدير وخلق قيمة مضافة، لا سيما من خلال المشاريع الصغيرة والمبتدئة، والتي هي جزء من أسس الاقتصاد الجديد."

إن الندوة التي تفتتح اشغالها اليوم في طبعتها الاولى، ستمكّن بلا شك، الشروع في تفكير واسع بين الفاعلين والمستفيدين والخبراء الرئيسيين، بهدف تقديم دعم فعال وقوي لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتطوير الرقمنة .ولإعطائها الزخم الذي قد تحتاجه.

بالنظر للمواضيع المبرمجة والمحددة والمعدّة بعناية والتي ستكون موضوع مناقشات خلال هذا اليوم، ستساهم ، بدون شك، بشكل كبير في تنفيذ خطة تطوير الرقمنة في بلدنا.

وفعلا،

- البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات (الإنترنت ، مراكز البيانات ، .....الخ
- الأمن السبرياني وتحدياته الرئيسية
- الدفع والتجارة الإلكترونية
- مناخ الأعمال في المجال الرقمي
- النقل إلى الخارج
- الخدمات الرقمية
- الابتكار والمهارات من أجل التنمية الرقمية

•ريادة الأعمال الرقمية

¬ : •الحوكمة الإلكترونية: تقريب الإدارة من الشركة

•تقنيات جديدة: التطلع إلى عالم رقمي كلي

•الصناعة 4.0

فكلها مواضيع ذات أهمية كبيرة واستراتيجية،

فهنا يتعلق الامر بإحدى المهام الأساسية للكنفيدرالية الجزائرية لأرباب العمل المواطنين، كقوة اقتراح وفاعل سوسيو-اقتصادي ذات تمثيل واسع للمساهمة في وثبة التنمية الوطنية.

نولي اهتماما خاصا للتوصيات التي ستتم صياغتها في نهاية هذه الندوة الهامة، والتي سنقدمها كمساهمة للجهات والأطراف المعنية بتنفيذ استراتيجية التنمية الرقمية في الجزائر.

لكونها تعد مسرعا ومضاعفا للنمو ومصدرا لاستحداث مناصب الشغل، فالثورة الرقمية سيكون لها تأثيرا اقتصاديا وسيوسيو-ثقافيا معتبرا وحاسما.

يمكن لبلدنا الاستفادة من هذا التحول الرقمي لتحقيق انبعاث اقتصادي حقيق، مع امتلاكها لإمكانات لا جدال فيها في هذا المجال، بما في ذلك رأس المال البشري الكبير.

هناك الكثير من المعطيات والقدرات التي يمكن أن تمكّن بلدنا ليس فقط من اللحاق بالركب في هذا المجال، ولكن أيضًا لتحقيق قفزات حقيقية إلى الأمام .سأترك الأمر للمتخصصين والمناقشات المفتوحة لإثارة هذه التفاصيل.

نحن مدعوون جميعًا، السلطات العمومية والمؤسسات الاقتصادية والمجتمع المدني إلى الالتزام بالعمل وتوحيد الجهود،لنرفع التحدّي معًا، لبناء الجزائر الجديدة، جزائر قوية بفضل العمل والتقدم الاقتصادي، لتحتل المكانة التي تستحقها كفاعل جهوي وقاري فعال ومؤثر.

وختم عاقلي كلمتها بالتأكيد على أن "التحدي كبير واستراتيجي ويستحق أن نبذل كل الجهود لتحقيقه، بالأخص مع هذا الوعي الجماعي وهذه الإرادة غير المسبوقة. بهذه الروح من التعاون والمثابرة والتشاور، التي من خلالها أريد أن نعيشها معا خلال فعاليات هذه الطبعة الاولى لندوة الجزائر للرقمنة ، التي تنظم تحت عنوان "الرقمية: ركيزة النمو والقدرة التنافسية."

شرحبيل: قانون الرقمنة قيد الإنجاز(المستثمر)

كشف وزير الرقمنة والإحصائيات حسين شرحبيل، أن قانون الرقمنة يتواجد قيد الإنجاز، داعيا المختصين والإقتصاديين للمساهمة في إثرائه وتقديم مقترحاتهم في هذا السياق.

وقال الوزير، خلال مشاركته اليوم الإثنين في ندوة الجزائر الرقمية، أن أولوية قطاع من خلال هذا القانون هو تطوير استغلال وتأمين البيانات وحماية الحياة الخاصة.

كما أكد على أهمية تطوير طوير الحكومة، والانتقال من الإدارة العادية التقليدية، إلى الإدارة الرقمية، وعليه فإن الوزارة تعمل على تعميم المصادقة والدفع الإلكترونيين.

بالمقابل، وضمن أهم محاور استراتيجية قطاعه قال الوزير، أنه يجب العمل على ترسيخ مواطنة رقمية تكون بمثابة قاعدة أساسية لضمان التحول الرقمي المنشود.

خبراء يؤكدون في أول مؤتمر جزائري حول الرقمنة
إلحاح على وجوب تدارك التأخر

❋ شرحبيل: قانون الرقمنة محل نقاش وتحريك الإدارة ليس أمرا سهلا(المساء)

ذكر وزير الرقمنة والإحصائيات حسين شرحبيل، أمس، بأهم عناصر الاستراتيجية الوطنية للرقمنة التي وضعتها الوزارة منذ سنتين، وقال إنها تعكف على تجسيدها "تدريجيا" مع الأطراف الفاعلة ومختلف الشركاء. وأعرب الوزير، عن رفضه للقول بانعدام الرقمنة ببلادنا، رغم اعترافه بأن الكثير من العمل مازال ينتظر القائمين على هذا القطاع، لمواجهة أهم العقبات التي تحول دون تسريع وتيرة الرقمنة أهمها "المبالغة في التقنين" و"المبالغة في الرسوم والجباية".

جاء هذا التذكير بمناسبة عقد الطبعة الأولى من المؤتمر الجزائري للرقمنة المنظم أمس، بالجزائر العاصمة، من طرف الكونفدرالية الجزائرية لأرباب العمل المواطنين "كابسي"، ونقابة الرقمنة المنضوية تحت لوائها، حيث ذكر الوزير، بتحقيق "إنجازات"في مجال الرقمنة خاصة في بعض القطاعات مثل العدالة والداخلية، معتبرا أن ما ينتظر تجسيده مستقبلا سيتم تدريجيا وفق مخطط الحكومة النابع من توجيهات رئيس الجمهورية. وأشار الوزير، إلى إحصاء أكثر من 450 منصة وتطبيق وضعت بالجزائر، معربا عن اقتناعه بضرورة التركيز على مقاربة تقوم على الجودة وليس على الكمية، في مواجهة التحديات التكنولوجية والأمنية الجديدة، والتي تضع الرقمنة في صلب التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا.

وترتكز عناصر الاستراتيجية التي تعكف الوزارة على تصميمها بصفة تدريجية على 4 نقاط أساسية هي "الجانب التنظيمي والتشريعي"، حيث أكد شرحبيل، أن مشروع قانون الرقمنة يوجد قيد الإنجاز ومفتوح حاليا للنقاش، "تطوير الحوكمة الإلكترونية للانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الرقمية"، إذ اعتبر الوزير، أن إنجاح هذا المسعى لا يمكن أن يتم باستخدام التكنولوجيا فقط، وإنما باللجوء كذلك إلى "البيداغوجيا" لاقتلاع الإدارة من تقاليدها القديمة وتوجيهها نحو العصرنة، حيث قال في هذا الصدد "لابد من تحويل مشاكل الشباك إلى مجرد نقرة بأصبع"، مع اعترافه بأن قول ذلك أسهل من تنفيذه. وتقوم الاستراتيجية كذلك على "دعم وتعزيز الجهود الرامية الى تعميم المصادقة والدفع الإلكترونيين وكذا المالية الرقمية"، حيث أشار الوزير، إلى أنها ليست مجرد "مسألة تكنولوجية وتقنية وبنكية" وإنما "مسألة اجتماعية". وأخيرا ستقوم الوزارة بالعمل على ترسيخ "مواطنة رقمية هادفة" تسمح ببروز ثقافة رقمية تكون بمثابة الركيزة الأساسية لإنجاز التحول الرقمي المنشود.

ويتطلب تحقيق كل هذه الاستراتيجية توفر بنى تحتية ملائمة، وهو ما تحدث عنه عبد الرزاق هني، الأمين العام لوزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، الذي ذكر بدوره بالمجهودات التي تبذلها الوزارة لتحسين خدماتها في هذا المجال، وتعميم استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال لرفع فرص الاندماج في مجتمع المعلومات. وذكر برفع سعة التدفق إلى 5 أضعاف لفائدة مليون مشترك دون ارتفاع ثمن الاشتراك، كما أكد السهر على تحسين خدمات الهاتف النقال من خلال تحسين التغطية باستكمال عملية نشر الجيل الرابع على كل ربوع الوطن، والعمل على ضمان سرعات تدفق أعلى بفضل ترشيد استخدام أطياف ترددات الراديو الحالية، بما يسمح بتحرير حزم ذبذبات إضافية لتحفيز التدفق العالي والعالي جدا. وأعلن بالمناسبة عن إعداد دفاتر شروط جديدة حول الضبط والتراخيص الخاصة باستيراد التجهيزات المتعلقة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال، مشيرا إلى أنها ستكون جاهزة في غضون شهر.

وكانت هذه التوضيحات ضرورية للتأكيد على حرص السلطات لتجسيد الاستراتيجية الوطنية للرقمنة، في وقت يأسف فيه المختصون لبطء وتيرة الرقمنة رغم الإمكانيات المادية والبشرية الهائلة التي تملكها الجزائر، وتؤهلها لأن تتبوأ الصدارة في المنطقة الأورومتوسطية خلال الـ5 سنوات المقبلة، وفقا لسهيل قسوم، رئيس النقابة الوطنية لأرباب العمل المواطنين للرقمنة. واعتبر هذا الأخير أن المؤتمر الجزائري للرقمنة في طبعته الأولى، يعد فضاء للتشاور للوصول إلى تقديم

مقترحات "ايجابية بنّاءة وفعّالة" للسلطات العمومية، مسجلا أن تشخيص عملية الرقمنة بالجزائر يشير الى أنها تعاني من بعض العقبات في مجال التطبيق، وهو ما يقلل من فرص نجاحها ولحاقها بالمستوى العالمي المنشود. وخص بالذكر "المبالغة في التقنين" و"المبالغة في الرسوم والجباية"، وهو ما لا ينسجم مع إرادة السلطات العمومية، الساعية الى الذهاب نحو تحقيق رقمنة مطلقة، والبحث عن الكفاءات المتخصصة والاستفادة منها إلى أبعد حد.

في السياق ذاته قال رئيس التجمع الجزائري للفاعلين في الرقمنة "غان" تاج الدين بشير، إنه بالرغم من تحقيق بعض المكاسب وبعض الأهداف لكنها تبقى دون المستوى المطلوب، معربا عن اقتناعه بأن الجميع مسؤولون عن هذا الوضع، داعيا الى تدارك التأخر بسرعة. من جانبه تحدث رئيس الكونفدرالية الجزائرية لأرباب العمل المواطنين محمد سامي عاقلي، عن فضل الرقمنة في جميع قطاعات النشاط البشري: التعليم، الاتصالات، الإدارة، الزراعة، الصناعة، الأمن، التجارة، الطب، البنوك وغيرها من الخدمات. واعتبر أن دمجها في الاستراتيجيات القطاعية المختلفة أصبح أمرًا حاسمًا للتطور السريع لنظامنا الاجتماعي والاقتصادي. وأكد أن الإرادة السياسية المعبّر عنها في برنامج رئيس الجمهورية، لإنجاح مسار التحول الرقمي وجعله من أهم الآليات والركائز في تحسين العلاقات بين الإدارة والمواطنين، وكذلك مع الفاعلين الاقتصاديين ولتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية فعالة ومستدامة، يمهد الطريق لانبعاث اقتصادنا بقوة بحلول عام 2030.

وقال إن الندوة تتماشى مع هذا الطموح وتكشف عن تصميم الكونفدرالية وجميع المؤسسات الاقتصادية لتقديم المساهمة المفيدة والضرورية في تطوير الرقمنة والاقتصاد الرقمي بالجزائر، وتمكّن من الشروع في تفكير واسع بين الفاعلين والمستفيدين والخبراء الرئيسيين بهدف تقديم دعم فعال وقوي لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتطوير الرقمنة، لافتا الى أن التوصيات التي ستتم صياغتها في نهاية هذه الندوة، ستقدم كمساهمة للجهات والأطراف المعنية بتنفيذ استراتيجية التنمية الرقمية في الجزائر.

"كابسي" ترافع لإيجاد إطار تنظيمي لمشروع الرقمنة(الترا نيوز)

أجمع المشاركون في الطبعة الأولى لندوة الجزائر للرقمنة، التي نظمتها الكنفدرالية الجزائرية لأرباب العمل المواطنين، إلى ضرورة وضع إطار تنظيمي للرقمنة وضبط دقيق للإحصائيات من أجل ضمان التحول الرقمي في شتى المجالات وترقية الاقتصاد الوطني.

أكد رئيس الكنفدرالية الجزائرية لأرباب العمل المواطنين سامي عقلي بمناسبة افتتاح الطبعة الأولى لـ "ندوة الجزائر الرقمية" المركز الدولي للمؤتمرات عبد اللطيف رحال، أن ضمان اقتصاد الغد وما بعد البترول يرتكز أساسا حول إدماج الرقمنة في شتى القطاعات لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، مضيفا بأن الرقمنة تشكل ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي واستحداث مناصب الشغل وتحقيق القيمة المضافة والقضاء على البطالة.

كما شدد على ضرورة إدراج النظرة الإستشرافية ضمن اقتصاديات الغد بالاعتماد على الرقمنة وتكنولوجيات الإعلام والاتصال من أجل الحد من الاستيراد وتشجيع الولوج لأسواق جديدة وتشجيع المنتوج الوطني والاستثمار.

من جهته، أبرز رئيس النقابة الوطنية لأرباب العمل المواطنين في الرقمنة، سهيل قسوم، أهمية العمل على رفع العقبات التي تحول دون المضي فعليا نحو التحول الرقمي من أجل انتعاش حقيقي في شتى الميادين.

ودعا في هذا الصدد، إلى رقمنة الإجراءات المتعلقة بالاستثمار من أجل التسريع في الحصول على التراخيص وربح الوقت.

كما أكد أهمية تعزيز الدفع الالكتروني في كل المعاملات التجارية وترسيخ هذه الثقافة لدى المواطن بدلا من الدفع النقدي.

سامي عاقلي يدعو لاستحداث قاعدة رقمية وطنية متطورة(انا الجزائر)

دعا رئيس الكونفدرالية الجزائرية لارباب العمل المواطنين سامي عقلي إلى تطهير مناخ الأعمال الثقيل حسبه بالإجراءات البيروقراطية عن طريق الرقمنة.

قال عقلي تطهير مناخ الأعمال من ثقل الإجراءات البيروقراطية يكون عن طريق الشروع في إصلاحات عميقة وجذرية في أسرع وقت وتحسين مناخ الأعمال.

وخلال إشرافه على افتتاح الطبعة الأولى لندوة الجزائر الرقمية تحت عنوان: " الرقمنة: ركيزة للنمو والتنافسية" ، وأوضح عقلي أن الهدف الأول من هذه الندوة هو تبادل الآراء والمواضيع التي ستسمح بإنجاح وتسهيل التحول الرقمي في الجزائر.

إعتبر عقلى أن التحدي الحقيقي الذي يواجه الجزائر اليوم هو تنويع الإقتصاد الوطني وتحريره من التبعية للمحروقات وتقليص فاتورة الإستيراد والتوجه نحو الإنتاج والتصدير.

ومن أجل تحقيق هذا المسعى شدد عقلي على ضرورة التقييم الفعلي لكل ما تم تحقيقه من الإنجازات وتشخيص النقائص المسجلة

وأشار عقلى إلى أن الرقمنة تعتبر الركيزة الأساسية للنمو الاقتصادي وتشجع على استحداث مناصب شغل جديدة والقضاء على البيروقراطية والبطالة.

وقال في الصدد ذاته :" سيطرت التكنولوجيا الرقمية على حياتنا بدرجة لا يمكننا تصورها لهذا فإن الرقمنة هي الطريق الوحيد نحو المستقبل للبلدان النامية."

420منصة رقمية لتجسيد مشروع "الجزائر الكترونية"(ديزاتيك))

احصى خبراء ومختصون في الرقمنة ما يقارب 420منصة الكترونية في الجزائر تم استحداثها قبل سنتين في اطار تجسيد مشروع "الجزائر الالكترونية"، وذلك بهدف ترسيخ ثقافة التحول الرقمي وتسهيل حياة المواطنين.

واوضح المشاركون في الندوة الوطنية الاولى من نوعها في الجزائر حول الرقمنة المنظمة، اليوم، بقصر المؤتمرات من طرف الكنفيدرالية الجزائرية لارباب العمل ان الجزائر تسعى خلال المرحلة المقبلة الى تعميم استعمال الوساءل الالكترونية في مختلف القطاعات بهدف تسهيل حياة المواطنين وتجسيد مشروع الجزائر الالكترونية الذي اطلق قبل عامين، وهو ما أكد عليه وزير الاحصائيات والرقمنة حسين شرحبيل الذي كشف عن وجود 420منصة الكترونية يتم استغلالها حاليا في اطار تكريس الرقمنة وتسهيل حياة المواطنين وتحقيق البرنامج الذي تم استحداثه من قبل وزارة الرقمنة.

وأشار الوزير ان الهدف من تعميم نظام الرقمنة هو مواكبة التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم من جهة، وتحقيق التزامات الرئيس عبد المجيد تبون من جهة اخرى، هذا الاخير الذي طالما ناشد حسب تصريحات الوزير الى ضرورة مواجهة تحديات التنمية المستدامة وذلك عبر خوض غمار الرقمنة واقتصاد المعرفة.

وبخصوص الخطة المتبعة لتجسيد مشروع تعميم الرقمنة على ارض الواقع، قال المسؤول الأول عن القطاع ان الهدف لن يتحقق دون تجنيد المؤسسات الاقتصادية الناشءة ومؤسسات البحث والتكوين من اجل المساهمة في تعميم هذا المشروع واقناع المواطن بضرورة التوجه نحو الرقمنة.

سهيل قسوم : الرقمنة في الجزائر تعاني من بعض العقبات'الوسط)

كشف نائب رئيس الكونفدرالية الجزائرية لارباب العمل-المواطنين سهيل قسوم أن عملية الرقمنة في الجزائر . تعاني من بعض العقبات في مجال التطبيق وهو ما يقلل من فرص نجاحها والتحاقها بالمستوى العالي

وأوضح قسوم خلال إشرافه على افتتاح الطبعة الأولى لندوة الجزائر الرقمية تحت عنوان: " الرقمنة: ركيزة للنمو والتنافسية" . أن هذه الندوة تهدف إلى تقديم مقترحات للسلطات و تشخيص لعملية الرقمنة في الحزائر.

حيث أكد في ذات السياق على أهمية الرقمنة وتعميمها في كل المجالات . حيث قال :" نسعى من خلال هذا المجال إلى السمو ببلدنا الى مستوى عالمي وتسهيل خدمة المواطن وتسهيل جميع خدماته."

وفي الختام أشاد قسوم بالتسهيلات التي قدمتها السلطات من أجل تنظيم وعقد هذا المؤتمر و إنجاحه من قبل وزير الرقمنة والإحصائيات والكفدرالية الوطنية لأرباب العمل والمواطنين وكذا اتصالات الجزائر

الجزائر تحتضن القمة الافريقية للأمن السيبراني

وأعلن المتحدث ذاته أن الجزائر ستحتضن القمة الإفريقية للأمن السيبراني يومي 16 17 نوفمبر المقبل وهذا تحت اشراف الكنفيدرالية الجزائرية لأرباب العمل المواطنين والنقابة الوطنية لأرباب العمل المواطنين.

سامي عاقلي: الرقمنة لم تعد اختيارية بل مفروضة(الوسط)

ذكر رئيس الكونفدرالية الجزائرية لأرباب العمل-المواطنين سامي عاقلي أن التوجه الى الرقمنة لم يعد مسألة اختيارية بل هي اجبارية من أجل اعداد مناخ أعمال خال من البيروقراطية.

وأشار عاقلي في تصريح صحفي ، الاثنين، على هامش افتتاح الطبعة الأولى لندوة الجزائر الرقمية تحت عنوان: " الرقمنة: ركيزة للنمو والتنافسية "أن لقاء اليوم يترجم الأهمية البالغة التي توليها السلطات لمجال الرقمنة ويعكس الإرادة السياسية الحقيقية فيما يتعلق بالتغيير الجذري للمنظومة الاقتصادية في جميع المجالات والميادين.

ومن جهة أخرى أشاد المتحدث بالوعي الجماعي ومسؤولية معظم القوى بالوقوف كجدار حامي للاقتصاد الوطني وبناء مستقبل اقتصادي جديد بالرغم من محاولة بعض الجهات عرقلة نجاح هذا المسعى مؤكدا أن المساهمة في إنجاح واقلاع اقتصاد بنموذج جديد وبنظرة تتماشى مع المعايير الدولية يمر عن طريق الرقمنة وهو ما يساعد على إعداد مناخ أعمال خال من البيروقراطية

وعلى هذا الأساس شدد عاقلى على ضرورة الشروع في إصلاحات عميقة وجذرية في أسرع وقت من أجل تحسين مناخ الأعمال وتطهيره من ثقل الإجراءات البيروقراطية ومواكبة الاقتصاد السريع وذلك عن طريق استحداث قاعدة رقمية وطنية متطورة في كل المجالات.

نحو إنشاء شبكة انترنت حكومية ومركز بيانات حكومي(الصوت الآخر)

كشف وزير الرقمنة والإحصائيات حسين شرحبيل أن قطاعه. يسعى إلى ترقية وتطوير الاقتصاد الرقمي ضمن مساعي الحكومة في تحقيق انتقال اقتصادي .

وأوضح الوزير في كلمة له خلال إشرافه على افتتاح الطبعة الأولى لندوة الجزائر الرقمية. تحت عنوان: " الرقمنة: ركيزة للنمو والتنافسية" أن الجزائر تواجه تحديات جديدة والرقمنة . من ضمنها خاصة ما تعلق بعصرنة القطاعات و ترقية الاقتصاد الرقمي .

وأشار الوزير بأن وزارته تعمل على ترسيخ ثقافة الرقمنة لدى المواطن حتى تكون الركيزة الأساسية في النحول الرقمي المنشور وتطوير الاقتصاد الوطني .حيث قال :" الجزائريون سعداء بهذا التقدم الذي حققه قطاعنا بتمكينهم للولوج إلى العديد من الخدمات عن بعد ."

وفي حديثه عن جهود الوزارة في رقمنة القطاعات كشف الوزير أن قطاعه تمكن من إنشاء أزيد من 450 منصة رقمية " حيث أكد شرحبيل أن الحوكمة الإلكترونية تعتبر محورا رئيسيا للتحول الرقمي والذي يهدف غلى الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الرقمية .

وبغية تأمين البيانات والعمل على إرساء السيادة الوطنية -يقول شرحبيل – تعمل وزارة الرقمنة بتعاون وثيق مع القطاعات المعنية من أجل إنشاء شبكة انترنت حكومية ومركز بيانات حكومي .

ومن جهة أخرى أشار الوزير أن وزارته ستعمل على دعم وتعزيز الجهود الرامية إلى تعميم المصادقة والدفع الإلكترونيين وكذلك وضع نظام بيئي الملائم لترقية الاقتصاد الرقمي .

مسؤولون وأرباب عمل يقيّمون واقع الرقمنة

هذا ما تحتاجه الجزائر لإنجاح التحول الرقمي(عاجل نيوز)

دعا المشاركون في الطبعة الأولى لندوة الجزائر للرقمنة، الى ضبط دقيق للاحصائيات و وضع إطار تنظيمي للرقمنة من أجل ضمان التحول الرقمي في شتى المجالات و ترقية الاقتصاد الوطني.

أكد وزير الرقمنة و الاحصائيات، حسين شرحبيل، في كلمة ألقاها خلال الندوة, أن مشروع قانون الرقمنة, الذي هو حاليا قيد الانجاز, يهدف لتبسيط الإجراءات الإدارية و توسيعها و تسهيل التحول الرقمي و تأمين البيانات مع تطوير الحوكمة الإلكترونية.

و أكد أن قطاعه يعمل على تعزيز الدفع الالكتروني و ترسيخ ثقافة الرقمنة لدى المواطنين من أجل أن تشمل الرقمنة كل القطاعات لتحقيق التنمية الاقتصادية.

و أشار الوزير إلى وجود أزيد من 450 أرضية رقمية و تطبيق في الجزائر، ما يعكس, حسبه, "الإرادة القوية لولوج عالم الرقمنة."

من جهته، أشار ممثل وزارة البريد و التكنولوجيات السلكية و اللاسلكية الى ان القطاع يعمل على تحسين الشبكة و عصرنتها و الرفع من تدفق الانترنت لفائدة المشتركين دون الرفع من ثمن الاشتراك.

و أوضح المشاركون في هذه الطبعة, التي نظمت من طرف الكنفدرالية الجزائرية لأرباب العمل المواطنين و النقابة الوطنية لأرباب العمل المواطنين للرقمنة تحت شعار"الرقمنة ركيزة للنمو و التنافسية"، أن ضبط الاحصائيات يسمح بتحديد الاحتياجات و الأولويات و بالتالي دفع عجلة التنمية الوطنية، مشددين على أهمية وضع هيئة خاصة بالرقمنة تجمع كل القطاعات مع ضبط الاطار التنظيمي لها.

وزير الرقمنة والإحصائيات: الجزائريين سعداء(المغرب الأوسط)

قال وزير الرقمنة والإحصائيات، حسين شرحبيل، إن المواطنين الجزائريين سعداء بالمستوى الذي بلغته الجزائر في مجال الرقمنة.

وخلال الكلمة التي ألقاها في الطبعة الأولى لندوة الجزائر الرقمية تحت عنوان: " الرقمنة: ركيزة للنمو والتنافسية" تحت إشراف الكنفيدرالية الجزائرية لأرباب العمل المواطنين والنقابة الوطنية لأرباب العمل المواطنين في الرقمنة، فال شرحبيل إن المواطنين الآن بإمكانهم استخراج وثائقهم بضغطة زر فقط دون عناء التنقل.

وقال في صدد ذاته "الجزائريين سعداء بهذا التقدم الذي حققه قطاعنا بتمكينهم للولوج إليهم عن بعد"

وكشف وزير الرقمنة و الاحصائيات عن وجود أكثر من 400 منصة رقمية موزعة عبر جميع الوزارات ما يسهل حياة المواطنين.

من أجل رفاهية المواطن والنهوض بالتنمية
رهان على تعميم استعمال التكنولوجيات الحديثة(الشعب)

شدّد وزير الرقمنة والإحصائيات حسين شرحبيل، أمس، من قصر المؤتمرات بالعاصمة، خلال فعاليات الطبعة الأولى ندوة الجزائر الرقمية تحت عنوان: «الرقمنة: ركيزة للنمو والتنافسية»، على الأهمية القصوى التي توليها الدولة الجزائرية للرقمنة وتعميم استعمال التكنولوجيات الحديثة في كل المجالات وهو الرهان الذي يعول عليه من أجل توفير حياة الرفاهية للموطن والنهوض بالتنمية الوطنية.

أفاد الوزير شرحبيل في كلمة ألقاها بالمناسبة، أن «الإرادة موجودة وعملية الرقمنة تسير بخطى ثابتة ومرتبة بوتيرة التطور الاقتصادي، كما أن الجزائر تعتمد على 450 تطبيق ومنصة رقمية، تسهل تسيير الكثير من الوزارات والمؤسسات الحكومية والإدارية العمومية والخاصة، وأن المهندسين في هذا القطاع يعملون على قدم وساق من اجل إدخال الرقمنة في سائر المجالات و»جعل منها قطاعا محوريا في صلب التنمية الاقتصادية والاجتماعية» لصد «كل التحديثات التكنولوجيات والأمنية التي تعرفها البلاد».

هذا ما يبرز، بحسب وزير الرقمنة والإحصائيات، «بوضوح في الالتزام رقم 25 لرئيس الجمهورية والمتعلق بتحقيق تحول رقمي ناجح وكذا التعليمات العديدة التي تعبر عن إرادة ودعم الدولة بغية إرساء ديناميكية ابتكار تتمحور حول التحول الرقمي. هذه الإرادة تم التأكيد عليها وبقوة في النداء الأخير الذي أطلقه السيد رئيس الجمهورية، بمناسبة عيد العمال، داعيا جميع المنظمات النقابية المهنية للعمال ومنظمات المجتمع المدني، إلى إدراك «حجم مسؤولياتهم ودورهم في كسب رهان تحديات التنمية المستدامة، وخوض غمار الرقمنة واقتصاد المعرفة وهي أهم مرتكزات نجاح الأمم وازدهارها».

رافعة حقيقية

ويرى الوزير، أن التحول الرقمي وعصرنة الإدارة، لا يتحقق إلا بتضافر جهود الجميع من قطاعات وزارية ومؤسسات إدارية ومؤسسات اقتصادية كبيرة وصغيرة وناشئة وأيضا بالبحث والتكوين وكل الفاعلين الاقتصاديين وحتى المجتمع المدني والإعلام، مع اعتبار الرقمنة بمثابة رافعة حقيقية لتحسين الخدمة العمومية وترقية الاقتصاد الرقمي.

وذكر شرحبيل في هذا السياق، بعناصر الإستراتيجية التي وضعتها وزارة الرقمنة والإحصائيات، والتي ترتكز أساسا على مشروع قانون الرقمية الذي هو حاليا قيد الإنجاز ومفتوح للنقاش، إلى جانب تطوير الحوكمة الإلكترونية التي تعد محوراً رئيسيا آخر للتحول الرقمي والذي يهدف في الأساس إلى الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الرقمية».

في السياق ذاته أضاف، أن «وزارة الرقمنة والإحصائيات، بتعاون وثيق مع القطاعات المعنية، تقوم بإنشاء شبكة إنترانت الحكومية ومركز بيانات الحكومي، كما تقوم «بدعم وتعزيز الجهود الرامية إلى تعميم المصادقة والدفع الإلكترونيين، وكذلك وضع نظام بيئي ملائم لترقية الاقتصاد الرقمي، وأكثر تسهر على ترسيخ مواطنة رقمية هادفة تسمح ببروز ثقافة رقمية تكون بمثابة الركيزة الأساسية لإنجاح التحول الرقمي المنشود.

وأشاد الوزير بالجهود التي قدمتها كلتا الهيئتين المنظمتين للندوة الأولى للرقمنة وهما الكنفدرالية الجزائرية لأرباب العمل المواطنين والنقابة الوطنية لأرباب العمل المواطنين، وحسن اختيارهما لمواضيعها ومحاور ورشاتها، والتي كللت في آخر اليوم بمجموعة من التوصيات رفعت إلى الوزارة الأولى.

للإشارة، نظمت فعاليات الطبعة الأولى ندوة الجزائر الرقمية تحت عنوان: «الرقمنة: ركيزة للنمو والتنافسية» من قبل الهيئتين المذكورتين أعلاه، تحت رعاية وزارة الرقمنة والإحصائيات، بالمركز الدولي للمؤتمرات عبد الحفيظ رحال-

الجزائر. وجاءت الندوة، بحسب المنظمين، بهدف وضع السبل الصحيحة لإنجاح مسار التحول الرقمي وجعله من أهم الآليات والركائز في تحسين العلاقات بين الإدارة والمواطنين وكذلك مع الفاعلين الاقتصاديين ولتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية فعالة ومستدامة، تمهد الطريق لانبعاث اقتصادنا بقوة بحلول العام 2030.

إنطلاق الطبعة الأولى لندوة الجزائر الرقمية(الفجر)

نظمت الكونفيدرالية الجزائرية لأرباب العمل المواطنين، اليوم الإثنين، الطبعة الأولى لندوة الجزائر الرقمية، بقصر المؤتمرات عبد اللطيف رحال، وذلك تحت عنوان " الرقمنة: ركيزة للنمو و التنافسية".

وتم ذلك بحضور وزير الرقمنة والإحصائيات، الأمناء العامون للوزارات، وممثلي وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، وزارة الصناعة والمناجم، وزارة النقل، وزارة المالية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية،

وكذا رئيسة ورؤساء منظمات أرباب العمل، ومدراء مؤسسات عمومية وخاصة والمتعاملين الاقتصاديين في مجال الرقمنة ورؤساء مؤسسات وأعضاء المنظمتة.

وستتيح الطبعة الأولى لندوة الجزائر للرقمنة في انخراط واسع بين الجهات الفاعلة الرئيسية بهدف دعم فعال في تنفيذ استراتيجية الرقمنة الوطنية.

الطبعة الأولى لندوة الجزائر الرقمية تحت عنوان " الجزائر ركيزة النمو و التنافسية"(عالم الاهداف)

تحت رعاية وزارة الرقمنة و الإحصائيات نظمت صبيحة اليوم النقابة الوطنية لأرباب العمل المواطنين بالتنسيق مع الكنفدرالية الجزائرية لأرباب العمل في الرقمنة ندوة تحت عنوان: "الجزائر ركيزة النمو و التنافسية" و ذلك بحضور كل من وزراء الرقمنة و الإحصائيات و رؤساء منظمات أرباب العمل و ممثلو جمعيات و منظمات قطاع الرقمنة و ممثلو المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي و المدراء المركزيين للوزرات . بالمركز الدولي للمؤتمرات عبد الحفيظ رحال بالجزائرالعاصمة.

يهدف هذا المؤتمر الرقمي الذي يضم الفاعلين الأساسيين في إنجاح التحول الرقمي بالجزائر مع ضرورة ترقية الإطار الوظيفي و ضمان بيئة متماسكة لدعم التكنولوجيا الرقمية

خلال كلمته التي ألقاها محمد سامي عاقلي رئيس الكنفدرالية الجزائرية لأرباب العمل المواطنين قال: "إن الهدف الأول من هذه الندوة هو جمع الفاعلين في القطاع للتشاور و تبادل الآراء حول مشاريع تسمح بإنجاح و تسريع التحول الرقمي، فالتحدي الحقيقي الذي يواجه بلادنا هو تحقيق الاقتصاد من خلال إدراج نظرتنا ضمن إقتصاديات الغد، و عليه تشكل الرقمنة ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي و التنافسية كما تشجع على استحداث مناصب شغل جديدة و تفرض نفسها نحو المستقبل للبلدان النامية ،

كما ثمن عاقلي في هذا الصدد الجهود التي يتم بذلها لاستحداث بيئة ملائمة يكون بمقدورها أن تساعد على تحقيق الأهداف كما أشار إلى إصلاحات جذرية و عميقة يجب الشروع فيها في أقرب وقت.

من جهته أكد الأمين العام لوزارة البريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية على أن هذه التظاهرة الهامة التي تشكل ملتقى للتفاعل و التشاور في مجال التحول الرقمي قائلا: " إن تواجدنا اليوم تعبير عن حرص قطاعنا على المشاركة في مثل هذه المبادرة لتدعيم فرص المساهمة لتنمية الاقتصاد الوطني و رفع مداخيله"

فيما عبر ذات المتحدث عن سروره من خلال مشاركته هذه الفعاليات حرصا من القطاع على الانخراط في كافة المبادرات الهادفة إلى مرافقة فاعلي النظام البيئي الرقمي و تنويع نشاطاته و رفع مداخيله

و في سياق آخر ثمن وزير الرقمنة و الإحصائيات "حسين شرحبيل" هذه الندوة و شعارها الواعد مشيرا إلى أن هذه الإرادة التي تم التأكيد عليها في النداء الأخير الذي أطلقه رئيس الجمهورية بمناسبة عيد العمال داعيا المنظمات النقابية المهنية للعمال المجتمع المدني إلى إدراك حجم مسؤولياتها لدورهم في كسب رهان تحديات التنمية المستدامة و خوض غمار الرقمنة و اقتصاد المعرفة.

وزير القطاع يكشف عن إستراتيجية يجري إعدادها بصفة تشاركية ويصرح: مشروع قانون الرقمنة يهدف لتبسيط وتسهيل الإجراءات الإدارية (النصر)

أكد وزير الرقمنة والإحصائيات، حسين شرحبيل، أمس، أن دائرته الوزارية تعكف على إعداد الإستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي، وبصفة تشاركية وتشاورية، مع الأطراف الفاعلة والشركاء بما في ذلك المؤسسات والإدارات العمومية والمتعاملين الاقتصاديين ومختلف المؤسسات الناشئة والمصغرة، إلى جانب مؤسسات البحث والتكوين وأن تجسيد عناصرها يتم تدريجيا، مشيرا إلى أن مشروع قانون الرقمنة يهدف لتبسيط و تسهيل الإجراءات الإدارية.
وفي كلمة ألقاها خلال مراسم افتتاح الطبعة الأولى لـ«ندوة الجزائر للرقمنة» المنظمة من طرف الكنفدرالية الجزائرية لأرباب العمل المواطنين، في المركز الدولي للمؤتمرات عبد اللطيف رحال، غربي العاصمة، أكد أن هذه الإستراتيجية تعتمد على تعزيز الجانب التشريعي والتنظيمي، وأشار في هذا الصدد إلى أن مشروع قانون الرقمنة الذي يوجد حاليا قيد الإنجاز، يهدف لتبسيط وتسهيل الإجراءات الإدارية لتسريع عملية الرقمنة وتوسيعها، وتنمية الاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية، وتضافر الموارد، واستغلال وتأمين البيانات، وكذا حماية الحياة الخاصة للمواطنين.
وأوضح الوزير في هذا الصدد أن تطوير الحوكمة الإلكترونية يعد محوراً رئيسيا آخر للتحول الرقمي والذي يهدف في الأساس إلى الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الرقمية، أي إلى إدارة عصرية وسريعة وفعالة وشفافة في خدمة المواطنين والمتعاملين الاقتصاديين، مبرزا بأن وزارة الرقمنة والإحصائيات وبتعاون وثيق مع القطاعات المعنية تعمل على إنشاء شبكة إنترانت حكومية ومركز بيانات حكومي، وبغية تأمين البيانات والعمل على إرساء السيادة الوطنية في المجال الرقمي.
كما أشار إلى أن قطاعه الحكومي سيقوم في إطار تنفيذ ذات الإستراتيجية بدعم وتعزيز الجهود الرامية إلى تعميم المصادقة والدفع الإلكترونيين، وكذلك وضع نظام بيئي ملائم لترقية الاقتصاد الرقمي، إلى جانب العمل – كما أضاف - على ترسيخ مواطنة رقمية هادفة تسمح ببروز ثقافة رقمية تكون بمثابة الركيزة الأساسية لإنجاح التحول الرقمي المنشود، معربا عن أمله في ذات الوقت أن تخرج « ندوة الجزائر للرقمنة » بتوصيات من شأنها دعم جهود الدولة في تطوير الرقمنة.
وبعد أن أشار إلى أن «تحديات تكنولوجية وأمنية جديدة تواجه الجزائر، ما يفرض جعل الرقمنة كقطاع محوري في صلب التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدنا، أشار ممثل الحكومة، إلى أن هذا المسعى المندرج في إطار الالتزام رقم 25 لرئيس الجمهورية يفرض تحقيق تحول رقمي ناجح».
وأشار بالمناسبة إلى التعليمات العديدة للرئيس تبون التي تعبر – كما قال - عن إرادة ودعم الدولة بغية إرساء دينامكية ابتكار تتمحور حول التحول الرقمي، مشيرا إلى أن هذه الإرادة تم التأكيد عليها وبقوة في النداء الأخير الذي أطلقه رئيس الجمهورية، بمناسبة عيد العمال، عندما دعا جميع المنظمات النقابية المهنية للعمال ومنظمات المجتمع المدني إلى إدراك حجم مسؤولياتهم ودورهم في كسب رهان تحديات التنمية المستدامة، وخوض غمار الرقمنة، واقتصاد المعرفة كأهم مرتكزات نجاح الأمم وازدهارها.
قطاع البريد يهدف إلى إدماج المواطنين والمتعاملين الاقتصاديين في مجتمع المعلومات
من جهته أكد الأمين العام لوزارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية عبد الرزاق حني إرادة قطاع البريد، الانخراط

في كافة المبادرات الهادفة إلى مرافقة فاعلي النظام البيئي الرقمي، و تدعيم فرص مساهمتهم في مجهودات تنمية الاقتصاد الوطني و تنويع نشاطاته و رفع مداخيله، ضمن الإستراتيجية المتكاملة التي تسعى الدولة إلى تجسيدها بالتعاون مع كافة الشركاء من بينهم مستثمري و مهنيي و خبراء الخدمات الرقمية.

وأوضح هني في كلمة ألقاها خلال أشغال «ندوة الجزائر للرقمنة» بالمركز الدولي للمؤتمرات، أن مرافقة مسار التحول الرقمي ببلادنا وفقا لرؤية قطاع البريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية المنبثقة عن مخطط عمل الحكومة، تستند على تعميم استعمال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال لرفع فرص اندماج المواطنين من أفراد و هيئات و متعاملين اقتصاديين في مجتمع المعلومات.

وأكد بأن القطاع يعمل على وضع بنية تحتية صلبة منتشرة على كامل التراب الوطني، من خلال العمل المتواصل على تعزيز قدرات الشبكة الوطنية للاتصالات الالكترونية و رفع النطاق الترددي. إضافة إلى تأمين و عصرنة الشبكة الوطنية للنقل و النفاذ. كما أشار إلى العمل الجاري لتجسيد البرنامج الوطني لنشر التقنية الجديدة للألياف البصرية مع ما تتيحه من قدرات تدفق جد عالي للإنترنت، مشيرا إلى أنه قد تم الرفع من سعة تدفق الأنترنت التي وصلت إلى 5 أضعاف لفائدة مليوني مشترك، «دون ارتفاع في ثمن الاشتراكات بالنسبة للزبائن».

و بخصوص خدمات الهاتف النقال، أشار إلى أن القطاع يسهر على تحسين التغطية وجودة الخدمات من خلال استكمال عملية نشر الجيل الرابع على مستوى ولايات الوطن وضمان تقديم سرعات تدفق أعلى وكل ذلك كما أضاف من أجل مرافقة ديناميكية التحول الرقمي ببلادنا.